

الفصل الرابع

رؤى مستقبلية للتعليم الجامعى

١ . الجامعة حرية و مسئولية .

٢ . ضرورة تحديث التعليم الجامعى .

٣ . آليات تحديث التعليم الجامعى .

٤ . إشكاليات فى الجامعات .

٥ . تقويم الأداء الجامعى.

obeikandi.com

١ - الجامعة حرية ومسئولية :

تختص الجامعات بكل ما يتعلق بالتعليم الجامعي ، والبحث العلمي الذي تقوم به كلياتها في سبيل خدمة المجتمع ، والارتقاء به حضارياً ، متوخية في ذلك المساهمة في رقى الفكر وتقدم العلم وتنمية القيم الإنسانية ، وتزويد البلاد بالمتخصصين والفنيين والخبراء في مختلف المجالات ، وإعداد الإنسان المزود بأصول المعرفة ، وطرائق البحث المتقدمة ، والقيم الرفيعة ليسهم في بناء وتدعيم المجتمع ، وصنع مستقبل الوطن وخدمة الإنسانية . وتعتبر الجامعات بذلك معقلاً للفكر الإنساني في أرفع مستوياته ، ومصدر الاستثمار وتنمية أهم ثروات المجتمع وأغلاها وهي الثروة البشرية ، وتهتم الجامعات كذلك ببعث الحضارة العربية والتراث التاريخي للشعب وتقاليده الأصيلة ، ومراعاة المستوى الرفيع للتربية الإسلامية والخلقية والوطنية ، وتوثيق الروابط الثقافية والعلمية مع الجامعات الأخرى والهيئات العلمية العربية والأجنبية .

وتكفل الدولة استقلال الجامعات بما يحقق الربط بين التعليم الجامعي وحاجات المجتمع والإنتاج . وعليه .. فإن مبدأ استقلال الجامعة ، ومبدأ حرية التفكير والتعبير والبحث العلمي للأساتذة والطلاب على السواء من المبادئ الدستورية العامة التي نصّ عليها الدستور ، وهذا يعني أن تكون لكل جامعة شخصيتها الاعتبارية المستقلة عن السلطة المركزية للدولة ، والتي يحق لها الرقابة والإشراف وليست الإدارة التي هي من سلطة الجامعة .

إن استقلال الجامعة يعنى الإدارة الذاتية للجامعة ، معناه أن تكون الجامعة قادرة على إدارة نفسها ذاتياً ، دون أى تدخل من الممول بأى شكل كان في التحكم أو التوجيه إلى مسار معين .

والإدارة الذاتية للجامعة تتسع وتمتد لتشمل الجوانب الأكاديمية من حيث التدريس ونقد المعرفة والبحث العلمي والنشر العلمي ، كما تشمل التمويل بوضع اللوائح المالية للصرف ، ووضع نظام الرقابة الداخلية ، كذلك الجوانب الإدارية للجامعة . ولا يعنى ذلك

مخصصة للجامعة ؛ فهوية الجامعة سواء الجامعة الحكومية أو الأهلية أو الخاصة تبقى على ما هي عليه ، ولكن أسلوب الإدارة الذاتية هو الذى نرمى إليه باستقلال الجامعة .

إن الحرية المنشودة التى يجب أن تتوافر للمجتمع الأكاديمى للجامعة ، هيئات تدريس وطلاباً ، لممارسة النشاط الأكاديمى تدريسياً وتعليمياً وتعلمياً وبحثاً ، والتعبير بحرية تامة فى إطار تحدده ثقافة المجتمع بقيمه الأخلاقية بحيث نفكر عالمياً ونطبق محلياً .. الحرية الأكاديمية لها ثلاثة أوجه : حرية البحث عن أية معلومة على أساس أكاديمى ، والإجابة عن الأسئلة إجابة صحيحة وأمانة ، وحرية توصيل النتائج التى يصل إليها الأستاذ ويعبر عنها بأمانة إلى طلابه ومن ثم حرية طلابه فى النقد وإبداء الرأى ، وأخيراً فاستاذ الجامعة يمتلك حرية التأليف والنشر .. مقالاته ودراساته وبحوثه وكتبه تحريراً ومشافهة فى المؤتمرات والندوات والمحافل العلمية والثقافية ، ويكون عضو هيئة التدريس أو الباحث مستعداً لتقبل الآراء الأخرى وللقدر والمناقشة والحوار . وهذا الأمر لا يتناقض مع كون الحرية الأكاديمية تحدد الإحساس بالمسئولية تجاه الدولة وتجاه المجتمع ، ذلك أن استخدام الحرية غير المسؤولة قد يتعارض مع حقوق الغير .

إن من واجبات الجامعة - كمؤسسة اجتماعية - الارتقاء بالقيم قيم الحرية والعدالة ، من خلال الدراسة والبحث لتعميق حقوق الإنسان وكرامة الإنسان ؛ خاصة ونحن نعيش العولمة وعصر المعلومات والتقدم التقنى ومشكلات العنف والتحيز والتعصب الاجتماعى ؛ الأمر الذى يلقى على الجامعات دوراً محورياً فى الاستجابة والمشاركة الفاعلة لما يفرض علينا من تغيرات متسارعة ومؤثرات دولية وقومية ووطنية ، تمتد بأدوار الجامعة إلى خارج أسوارها باعتبارها العقل المفكر لتصنيع وهندسة القرار العلمى الموضوعى المتعلق ، وتلك إحدى مسؤوليات الجامعة وهى مسئولية جسيمة وتاريخية قبل المجتمع الدولى والإنسانى .

إن الحقوق تولد الواجبات ، وهذه الواجبات تعم الأفراد داخل الجامعة كما تعم الأفراد داخل المجتمع والدولة ، وهنا تلقى على الجامعة مهام المراقبة والتقويم الذاتى وتوفير الشفافية فى كل أمور الإدارة الذاتية للجامعة ، بل وتقديم كشف حساب سنوى بما تم إنجازه خاصة ونحن نعيش المناخ الأكاديمى الصحى المناسب للإبداع العلمى والأدبى

، بل والتشجيع على القيام بأبحاث نظرية وتطبيقية ، قد تأتي أحيانا بنتائج معاكسة لاتجاهات قائمة أو غير مقبولة اجتماعيا .

والأمر الذى يؤكد تلك الحرية المسئولة التى تحظى بها الجامعة وأن الجماعات والمؤسسات المعنية بالمتابعة والمراقبة قليلاً ما تتدخل وعلى استحياء ؛ لتأكيد أهمية ثقافة الانضباط فى دائرة التعليم أو دائرة البحث العلمى أو دائرة خدمة المجتمع وتطوير البيئة ، بل إن الجهات الممولة للبحث العلمى والمتعاقدة على الندوات والمؤتمرات ، والتى يقع عليها عبء معرفة النتائج لا تمارس أية ضغوط على الباحثين أو على نتائج أبحاثهم أدبياً كان أم تمويلاً، ناهيك عن الدور المحايد لنواب رؤساء الجامعات للدراسات العليا والبحوث حيث لا تفرض على الكليات الجامعية خرائط بحثية موجهة ، بل ولا توجيهات مغرضة تلزم مسيرة البحث الجامعى أو هيمنة فكرية على أساندة الجامعات، وهو أمر تنفرد به جامعات مصر دون غيرها فى المنطقة العربية فى كافة وظائف الجامعة ، فى التعليم وفى البحث العلمى وفى خدمة المجتمع وتنمية البيئة .

وهنا لابد من أن نتنبه إلى أن قطاع التعليم الجامعى ومخرجاته يمثل خطأ رئيساً من خطوط الدفاع القومى ، بما يكون لدى الطلاب من مفاهيم ومعارف وقيم وتوجهات اجتماعية نحو وطنهم حاضراً ومستقبلاً. وعليه .. فإن حق الدولة سيادى على التعليم ، باعتباره منوطاً بإعادة إنتاج المواطنين ، وبما ينمى طاقات الإنسان ويحررها ليخترق بها واقعه المأزوم . ومن هنا يصبح دور وزير التعليم العالى فاعلاً ونشطاً حيال الجامعات الأجنبية والخاصة على حدّ سواء ، أخذاً فى الاعتبار أن هذه الجامعات تمثل عوناً للدولة من قبل القطاع غير الحكومى فى مجال الخدمات التعليمية ، كما أنها تمثل الطلب الاجتماعى المتولد من متطلبات سوق العمل وحاجتها إلى نوعية متميزة، تمتلك مهارات وقدرات تكنولوجية ولغات أجنبية وتعليم جيد، ناهيك عن شباب يتطلب كليات جامعية تتفق وميوله التعليمية واتجاهاته المهنية ، ولم يصل به مجموعه إلى اعتبار الجامعات الحكومية ، وهو فى الوقت ذاته قادر على تحمله لنفقات تعليمه .

إن الإشكاليات التى تتردد فى أروقة الجامعة ، والتى يرى البعض أنها تحديات تجابه استقلال الجامعات والحرية الأكاديمية تتمثل فى سلب حق الأساندة فى انتخاب

عميدهم ، وإقرار مبدأ تعيين العمداء بدلاً من انتخابهم ، ومصادرة حقهم فى انتخاب من يمثلونهم فى أنديةهم وحلّ مجالس إدارتها ، وحرمان الجامعة من خبرة بعض العلماء ، وفرض الزيادة السنوية المستمرة من الطلاب مع قلة الإمكانيات وقصور الموارد المالية .

ورغم الزيادة المستمرة التى تخصصها الدولة من ميزانيتها للتعليم الجامعى .. إلا أن هذه الزيادة يضعف تأثيرها بسبب الزيادة المستمرة فى أعداد الطلاب ، وارتفاع تكلفة الطالب والتضخم فى الأسعار بما لا يسمح بتطوير وتحديث التعليم ، بالإضافة إلى التحديات التى تتعلق بسلطة إدارة الجامعة فى توزيع اعتماداتها على الكليات المختلفة والنقل فى نهاية العام إلى العام التالى أو من باب إلى آخر ، وسلطتها فى إصدار قراراتها كشخصية معنوية مستقلة ، وتحديات تتعلق بديمقراطية وحرية العمل الطلابى وممارسة الأنشطة الجامعية ، واحترام حق الطالب فى التعبير عن رأيه بحرية تامة .

إن ما ندعو إليه هنا هو أن الجامعات المصرية لابد أن تخضع لمبدأ نظام المحاسبة ؛ لأنه لا حرية دون مسئولية ، وبحيث تتم المحاسبة بمفاهيمها المختلفة المالية والمراجعة وتقييم الأداء ، عن طريق جهاز مختص ولجان مشتركة من هيئة التدريس والإدارة وتلك هى المحاسبة الداخلية ، ثم تتم المحاسبة المالية بمعرفة مكتب متخصص سنوياً لتقييم الأداء بمعرفة الهيئة المسئولة عن اعتماد الدرجات الجامعية مرة كل ثلاث سنوات ، وتلك هى المحاسبة الخارجية .

والجامعة بين الرسالة والمؤسسة إشكالية من إشكاليات الأوضاع والسياسات الجامعية فى الأقطار العربية والإشكالية المعضلة تبدو من تأرجح الجامعة بين جوهرها كرسالة للتعليم وإنتاج المعرفة ونشرها من ناحية ، وحركتها كمؤسسة تعليمية كغيرها من مؤسسات التعليم الأخرى أو بقية مؤسسات الدولة من الناحية الأخرى . وكما يقول حامد عمار ، إنه يبدو منذ الوهلة الأولى أنه ليس ثمة تعارض أو تناقض بين اعتبار الجامعة رسالة واعتبارها مؤسسة، فهى مؤسسة تحتضن رسالة، بيد أن الطرف الآخر من الإشكالية يمكن صياغته فى أنها رسالة تحتضنها مؤسسة . ومن ثم يتضح الفرق بين الطرفين أولوية الرسالة أم المؤسسة ، من حيث الأداء والتركيز والبنية وأجواء العمل ودينامياته الداخلية والخارجية .

وحين تكون الأولوية للرسالة تتشكل المؤسسة فى ضوءها ، وتكون المؤسسة خاضعة ، بل خادمة لشروط الرسالة ومقتضياتها وتجلياتها . وتصبح الجامعة بيتا للحكمة ، وخلية لإنتاج المعرفة ، وقيادة للرشد والإبداع والتجديد لعقل المجتمع ووجدانه وطاقاته على الفعل . ويقتضى ذلك أن تتطور المؤسسة لتحقيق الرسالة من خلال استقلاليتها فى المسار ، وحريتها فى اتخاذ القرار ، ويصبح البناء المؤسسى وهياكله وقواعده فى أيديهم يتصدرون ركب التقدم والعمران ، ويصبح التنظيم المؤسسى أداة فاعلة فى إنجاز مطالب الرسالة .

لكن تسييد مفهوم المؤسسة يغلب البناء البيروقراطى ، الذى تحكمه حكما صارما القوانين واللوائح وترتيب الهيكل الوظيفى فى توزيعه لمواقع السلطة من الأعلى إلى الأدنى ، أو التوزيع العمرى من صاحب الأقدمية الأعلى إلى الأقدمية الأقل ، ويغدو تطبيق النظام وروتين المؤسسة بما فيه من رتبة وتثاؤب أحيانا مدعاة لاعتبار ذلك هو التقاليد الجامعية ، وتغدو سيطرة المؤسسة هى الهدف الذى لا ينبغى تجاوزه ، ويشند الحوار والصراع وتتكاثر التوجيهات الفوقية والإحن الداخلية بين سكان المؤسسة .

إن قبلة الجامعة الرسالة هى تنمية الرصيد المعرفى لخدمة المجتمع وتطوير أحواله من خلال التعليم والبحث المنتج للمعرفة الجديدة ، ونشر المعرفة وتبسيطها والاستفادة عن طريق الاطلاع والإفادة عن طريق الترجمة للنتائج المعرفى فى الجامعات ومراكز البحث فى الأقطار الأخرى ، فضلا عن الريادة فى تطبيق المنجزات العلمية والتكنولوجية ، سعيا لحل أو حلحلة مشكلات الإنتاج والخدمات فى واقعها الوطنى . وتلك هى الجامعة الرسالة فى تكاملها وفعاليتها ، والتى ينبغى أن يكون التنظيم المؤسسى قنوات مرنة ومقتدرا على تحقيق مختلف مكوناتها .

وعليه .. فإن جامعاتنا قد احتضنت مفهوم الجامعة الرسالة فى تكاملها وفعاليتها ، منذ العام الجامعى ١٩٩٨/٩٧ حتى الآن ، لنشهد جهودا متوالية لمسيرة تطوير التعليم الجامعى والعالى المتنامية من أجل السعى نحو تحديث الدولة .

ولعل الخطاب التعليمى الجامعى الرسمى يجسر الفجوة بين الواقع والمأمول ، ويؤكد النقلة النوعية التى نشهدها جهودا متواصلة

التعليم الجامعى والعالى فى معرض المنافسة الدولية المعاصرة ورؤى المستقبل ، والتى من أهم معالمها :

- توفير البيئة التعليمية الثرية التى تتجمع بين ثقافة التحصيل وثقافة التفكير ، والتى تقوم على خفض الكثافة الطلابية فى كليات الأعداد الضخمة ، حيث يقسم الطلاب إلى مجموعات قوام كل منها ٣٠٠ طالب مع توفير التجهيزات الفنية ، والأنشطة التعليمية والتقنيات المتقدمة ، واعتبار المكتبة الجامعية مركز مصادر التعلم الجامعى ، وربطها بقواعد المعلومات وشبكة الانترنت .
- وضع معايير للتمييز بين طبيعة التعليم فى الجامعات من ناحية وبين التعليم فى المعاهد العليا من ناحية ثانية ، لتأكيد الهوية العلمية للجامعات مع التركيز على التوجه التطبيقى وبناء مهارات المهنة فى نظم وأساليب التعليم فى المعاهد العليا ، تأكيداً لتوصيات المجالس القومية المتخصصة .
- الوصول إلى تصور جديد لتحديث البرامج والمناهج الدراسية ؛ لمواكبة التقدم العالموتحقيق مطلوبات سوق العمل المتغيرة الحالية والمستقبلية، والتى يضعها المجلس الأعلى للجامعات فى إطار التناقش والحوار المستمر ، مع ربط الطموحات بالإمكانات والقدرات البشرية والفنية والتقنية .
- ربط العملية التعليمية داخل الكلية الجامعية أو المعهد العالى بالتدريب فى مواقع الإنتاج ومجالات التطبيق فى المؤسسات ذات العلاقة ، وتأكيد جدية التدريب وإدماجه فى صلب المناهج الدراسية ، وتقويم أدوار الطلاب ، و تحديد إنجازاتهم لمتطلبات الحصول على الدرجة العلمية .
- تنشيط أدوار عضو هيئة التدريس التعليمية والبحثية وخدمة البيئة وتحريره من وطأة الروتين ؛ ليمتلك القدرات والمهارات والاتجاهات اللازمة للمشاركة والتفاعل مع المواد التعليمية ، وإتاحة الفرص للطلاب لامتلاك مهارات الحوار والتفاوض والبحث والتعلم الذاتى ، مع التركيز على التقويم المستمر ، والذى ينمى التفكير الناقد والإبداعى مع

تنوع آليات الاختبار ؛ ليشمل الأداء الأكاديمي والنشاط الطلابي والرياضي والفني والاجتماعي والأدبي والعلمي .

- تشجيع التأليف الجماعي داخل القسم العلمي الواحد ؛ توفيراً لتنوع الرؤى والاهتمام بوضع الأسس والمعايير المناسبة لاختيار الكتب المرشحة للمقررات الدراسية بصفة سنوية متنامية .

- التوسع فى استخدام تكنولوجيا التعليم الحديثة ، عن طريق توفير أجهزة استقبال القنوات الفضائية داخل الجامعات لمتابعة البرامج التعليمية ، وقد بلغ مجموع ما تم بثه خلال العام الجامعى ٢٠٠٠/٢٠٠١ (٤٣٨٠) ساعة بمتوسط ١٢ ساعة يومياً وبلغ إجمالى إنتاج القناة ٤٤٤ ساعة ، وكذلك توفير معامل كمبيوتر ووسائل متعددة على مستوى كل كلية وربطها بشبكة الجامعات وشبكة الإنترنت ، وتوفير أجهزة الكمبيوتر والبرمجيات للطلاب بأسعار مناسبة .

- إنشاء المجلس الأعلى للتعليم العالى ، الذى يضم كل قطاعات التعليم الجامعى والعالى الحكومية والخاصة التابعة لمؤسسات الدولة لتوحيد نظم تقويم الأداء ، وضبط الجودة ، وإعداد خريجين تتوافق تخصصاتهم وقدراتهم مع ظروف سوق العمل واحتياجات المجتمع ، وكذلك استراتيجيات التنمية المستقبلية .

- إنشاء نظام قومى لضمان الجودة والاعتماد عن طريق معايير واضحة ومعتمدة لكل الشهادات تحقيقاً للعدالة والحيادة ، ووضع معايير البنية الأساسية للقوة البشرية والإمكانات المادية لمنظومة التعليم العالى .

- إنشاء مركز لمتابعة توظيف خريجي مؤسسات التعليم العالى لمتابعة توزيع الخريجين ، ومدى توافر آليات لتقييم جودة مخرجات التعليم الجامعى والعالى ؛ لتلافى أوجه القصور فى مستويات الجودة والارتفاع بهذه المستويات ضماناً لإقبال المجتمع على الخريجين .

- رفع مستوى الخريجين من خلال تأهيلهم على أحدث تقنيات عصر المعلومات ، عن طريق اتفاقات بين الجامعات ووزارة الاتصالات والمعلومات ، ومدينة مبارك للأبحاث العلمية ، ومعهد بحوث الإلكترونيات .

إن الجامعات بهذا الوضع القائم والقادم تمثل قمة الهرم التعليمي ، ليس لمجرد كونها آخر مراحل التعليم ، بل لأنها وهو الاعتبار الأهم تقوم بمهمة خطيرة في صياغة الشباب فكراً ووجدانا وفعلاً وانتماءً ؛ ذلك أن تحليل الخطاب التعليمي الجامعي المتجدد يشير إلى أنه من خريجي الجامعات تتخلق قيادات المجتمع في مختلف المجالات العلمية والاقتصادية والسياسية والإدارية والثقافية ، والتي من خلالها يتابع المجتمع مسيرته تقدماً أو تثبيئاً أو انحساراً .

كما أن الخطاب التعليمي الجامعي يشير إلى أن للجامعة والجامعيين موضعاً متميزاً ومرموقاً في النسق القيمي والحضاري ، حتى أنه ليصل الأمر ببعض قطاعات الرأي العام إلى أن تخلع على الحرم الجامعي وشاغليه أجواء مثالية من القيم والتوجهات .

وإلى جانب ما تتمتع به الجامعة من دور قيادي رسمي وشعبي ، فإن أهمية ما تقوم به من رسالة تربية تتبع كذلك مما يتكلفه المجتمع من نفقة على هذا النوع من التعليم ؛ الأمر الذي يفرض علينا نحن المنشغلين بهوم التعليم الجامعي أن نكون مثلاً وقدوة وأسوة لغيرنا من المشتغلين في مؤسسات ودروب المجتمع الأخرى والخطاب التعليمي ، يشير - بعد ذلك كله - إلى أن مناهج التعليم الجامعي والعالى تتابع الثورة العلمية وتضميناتها التكنولوجية والمعلوماتية ؛ الأمر الذي يدعونا نحن المنشغلين بالشأن العام إلى أن نؤكد المنهج التكاملي فيما ينبغي أن تسلكه جامعاتنا ، وهو أمر لا يلغى التخصص الدقيق فالأسلوبان ضروريان ، بل إنه من المفيد أيضاً أن يتلقى طلاب التخصص قدراً من الفهم والوعي بأساليب التكامل بين العلوم والمعارف ، بل وتكوين روح نقدية لدى طلاب الجامعة ، قادرة على توظيف المعارف بما يمكن من إيجاد تصورات جديدة وبدائل لحلّ الأوضاع والظروف الحالية وإلى توقع غير المتوقع ، وعلى التكيف الرشيد مع المتغيرات ، وكذلك إلى القدرة ١- ٢- ٣- ٤- ٥- ٦- ٧- ٨- ٩- ١٠- ١١- ١٢- ١٣- ١٤- ١٥- ١٦- ١٧- ١٨- ١٩- ٢٠-

على كل ما هو نسبى فى الطريقة التى ندرك بها العالم ، وتنمية أنشطة الحصول على المعلومات بتوفير أساليب البحث عنها ، وتوليد الوعى بأهمية التعلم الذاتى والنقد الذاتى ، وأن يتم تعليم المعارف فى سياق اجتماعى تاريخى ، وفى إطار قيم ومنظورات معيارية ؛ حتى نضمن لها إطار العقلانية الاجتماعية وملاءمتها لخصوصيات المجتمع والجماعة والبيئة ومقومات ماضيها الحى وحاضرها المشرق والمتطور ومستقبلها المنشود .

كما أنه من المشار إليه عبر الخطاب التعليمى الجامعى أن تحتل قيم المشاركة الديمقراطية وممارستها فى طوال الساحة الجامعية وعرضها مكانة متميزة ، ضمن ما تقوم به من أدوار ؛ حيث يبدأ وعى الطلاب فى النضج وفى الإحساس بقيمة العمل المشترك ، أملاً فى تصنيع وهندسة طالب جامعى جديد لمجتمع عربى عالمى جديد .

٢ - ضرورة تحديث التعليم الجامعى :

تنبع الرؤية المستقبلية لتحديث التعليم الجامعى والعالى من الخطة الشاملة لتحديث الدولة وتحديث التعليم على وجه الخصوص ، وكذلك من الالتزام بتقدير الظروف والمعطيات المحلية الحالية والتوافق مع عالمية التعليم ، وإقامة التوازن بين المتطلبات المحلية وضرورات التعايش مع المتغيرات العالمية فهما ووعيا وانتقاءً وتوظيفاً ، ثم تأكيد النظرة المستقبلية وإدماج آليات تسمح بالتطوير المرن والمستمر ؛ لمواكبة حركة العلم فى علاقته الجدلية بحركة المجتمع .

والمستهدف من التعليم الجامعى والعالى المستقبلى هو تكوين الكوادر المؤهلة للنهوض بالدولة وتحديثها ، لمواكبة التطورات العالمية فى أقصر زمن ممكن ، وما يتضمنه ذلك من التنمية المستمرة للموارد البشرية ، وتوظيف البحث العلمى ، وتنمية القدرات العلمية ، واستحداث تقنيات تسهم فى حلّ المشكلات المجتمعية ، وإحداث التنمية القومية ، ثم تعظيم دور مؤسسات التعليم العالى كمراكز تعليم وتنقيف وتوير وطنياً وقومياً ، وتوسيع نطاق مشاركتها فى الفعاليات الدولية ، مع تأكيد الهوية المصرية ، والحفاظ على الانتماء القومى ، والتطوير الإدارى الشامل لمؤسسات التعليم العالى ، وإدماج متطلبات الجودة الشاملة والتطوير المستمر .

والتفاعل المؤسسى بين عناصرها ، وتطوير نظم التعليم وقواعده بما يتيح فرص التطبيق الواعى للتعليم المستمر أو التعلم مدى الحياة.

إن معوقات تحديث التعليم تتحدد فى :

. اعتبار التعليم قيمة عليا لدى أفراد الشعب ؛ مما ترتب عليه أن كل مواطن يطمح فى الحصول على شهادة جامعية حتى يحظى بالقبول الاجتماعى .

. تقلص برنامج تنمية الزراعة ، وبرنامج تنمية التصنيع ، ومن ثم تقلصت فرص العمل وانخفضت طاقة الإنتاج .

. شيوع الأمية الأبجدية والمهنية والثقافية والكمبيوترية لدى قطاعات كبيرة من أبناء الشعب .

. تخريج كوادر جامعية تزيد عن حاجة السوق ، كما أنها غير مؤهلة التأهيل العلمى وغير مدربة التدريب الكافى لمواءمة التنمية المنشودة عالمياً .

. قصور الميزانية المخصصة للتعليم وتستنزف الأجور ٨٠% من هذه الميزانية المتواضعة ، ويصل نصيب الطالب منها إلى ١٨٠ دولاراً أمريكياً سنوياً ، على حين أنها فى إسرائيل ألف وثمانى مائة دولار ، وفى أمريكا ثمانية عشر ألف دولار .

وهذا الواقع الحالى المتدنئ الذى يحيط بالتعليم قد انعكس بوضوح وبصدق على مستويات التعليم بجناحيه الجامعى وما قبل الجامعى حيث المشكلات المجتمعية والإمكانات المتواضعة والمحدودة .

وبداية .. فإنه يجب أن يكون واضحاً أن تحديث الدولة يمكن أن يتم بصورة عملية من خلال إنشاء مجلس حكماء من المتخصصين وذوى الخبرة الميدانية فى التعليم ، وبحيث يتفرغ أعضاؤه تفرغاً كاملاً لفترة لا تقل عن عام ، لدراسة الخطة التنفيذية لهذا المشروع الضخم الذى يتناول مستقبل الدولة وأمنها القومى ، وبحيث يتفاعل مع مجالس حكماء أخرى فى تخصصات مختلفة حتى تتكامل النظرة الشبكية الأفقية فى مشروع

التحديث . وعليه .. فإن هذه الأفكار تمثل تصورات اجتهدانية لتحديث التعليم العالى والجامعى ، تقدمها شعبة التعليم العالى والبحث العلمى بالمجالس القومية المتخصصة .

وفى هذا الإطار نشير إلى المقومات الأساسية التى يستغرقها التحديث فى ميدان التعليم العالى والجامعى ، وبحيث نصل بهذا التعليم إلى المستويات المعترف بها عالمياً، توطئة لإمكان اندماج الدولة اندماجاً فاعلاً فى برنامج العولمة ودخول عصر المنافسة ، وهذه المقومات هى :

- التكوين المتكامل علمياً وتقنياً وفكرياً وثقافياً ، والتنمية المستمرة للموارد البشرية بما يتوافق مع متطلبات العصر وتقنياته ، ويسهم فى تنمية موارد المجتمع وتحقيق نموه ، ودعم قدراته .
- توظيف البحث العلمى ، وتنمية القدرات العلمية ، واستحداث تقنيات تسهم فى حلّ مشكلات المجتمع ، وإحداث التنمية القومية .
- تعظيم دور مؤسسات التعليم العالى كمراكز تعليم وتنقيف وتنوير لمصر والعالم العربى والأفريقى والإسلامى ، وتوسيع نطاق مشاركتها فى الفعاليات الدولية ، مع تأكيد الهوية المصرية ، والحفاظ على الانتماء القومى .
- التطوير الإدارى الشامل لمؤسسات التعليم العالى ، وإدماج متطلبات الجودة الشاملة والتطوير المستمر فى هياكلها وآلياتها .
- تطوير نظم التعليم وقواعده بما يتيح فرص التطبيق الواعى للتعلّم المستمر ، والتعلّم مدى الحياة .
- مواكبة التطورات العلمية والتقنية واستيعاب التقنيات التعليمية الحديثة ومواصلة تطويرها ، والتوافق مع المتغيرات العالمية والانفتاح على المؤسسات والمنظمات التعليمية العالمية .
- تأكيد دور البحث العلمى الجامعى فى مؤسسات التعليم العالى . وتوفير الموارد المادية والبشرية والتيسيرات التشريعية لانطلاقه وتطوره لخدمة العملية التعليمية ،

وتتمية الرصيد المعرفى ، وحتمية المشاركة فى تنمية المجتمع ، ومساندة قطاعات الإنتاج والخدمات .

- ضمان التطوير الذاتى المستمر للهياكل التنظيمية والوظيفية والبرامج التعليمية والمناهج ، وكذلك نظم وآليات العمل التعليمى والعلمى والبحثى والإدارى . وهو ما ينسحب بدوره على كافة عناصر المؤسسة التعليمية فى إطار نظام شامل لتحقيق الجودة الشاملة ، وتقييم الأداء المؤسسى بشكل واع .

- توفير فرص التعليم المستمر ، وكفالة حرية الاختيار فى تشكيل البرامج التعليمية ومجالات التخصص ، والمزج بين التخصصات بما يتوافق وقدرات الطلاب وتوجهاتهم ويحقق متطلبات سوق العمل المتطورة .

- الربط بين مناهج التعليم ومتطلبات قطاعات الإنتاج والخدمات والموارد القومية ، واستثمار تقنيات المعلومات والاتصالات فى تطوير وتنويع نظم وأشكال وبرامج التعليم ، وإتاحتها للراغبين فى التعليم العالى دون قيود.

- تأكيد استقلال مؤسسات التعليم العالى ، وإتاحة فرص التميز والتنوع بينها ، واستصدار قانون جديد للتعليم العالى يحدد المبادئ والقواعد العامة . ويؤكد أهمية أعمال قواعد الجودة الشاملة ، وشروط الاعتماد للمؤسسات والبرامج التعليمية ، وما تمنحه من الدرجات العلمية .

- الربط والتكامل بين مؤسسات التعليم العالى ، ومؤسسات الإنتاج والخدمات ، وإشراك ممثلى تلك القطاعات فى اتخاذ قرارات التطوير والتنويع فى التعليم بما يتوافق واحتياجاتهم المستقبلية .

- ابتكار أشكال متنوعة من نظم مساهمة فئات المجتمع المستفيدة فى تحمل أعباء التعليم ونفقات التطوير والتحديث مع عدم الإخلال بمبدأ ديمقراطية التعليم .

وتهتم البنى التكنولوجية والهياكل فى الجامعات بما يلى :

- وضع خريطة لتوزيع خدمات التعليم الجامعى والعالى ، وزيادة عدد الجامعات بحيث يكون هناك جامعة لكل مليون مواطن على الأقل ، وهناك تصور آخر هو أن يتوافق خريجو الجامعات مع إمكانيات فرص العمل .
- تحويل فروع الجامعات الحكومية إلى جامعات مستقلة .
- تقسيم الجامعات الكبيرة ذات الكثافة العالية إلى جامعات نوعية تتحدد تبعاً لظروفها المكانية وطبيعة الدراسة فيها ؛ بهدف رفع كفاءة الأداء من خلال الإدارة الجامعية المستقلة . وأعداد الطلاب المناسبة ، وبما يهيئ الفرصة لاستخدام أساليب التدريس الحديثة والتقنيات التعليمية المناسبة .
- تشجيع إنشاء الجامعات الخاصة وفقاً لضوابط محددة يضعها المجلس الأعلى للجامعات ويشرف على تنفيذها .
- مراعاة إنشاء جامعات فى المجتمعات العمرانية الجديدة ؛ جذباً للسكان لتعمير هذه المناطق وبما يسهم فى تغيير الخريطة السكانية .
- تبنى نظام الكليات المجتمعية ، وهى نوع خاص من الكليات تقوم على أساس تقديم برامج متكاملة وهادفة لخدمة مجتمعاتهم وبيئتها وبما يلبي احتياجات تلك المجتمعات .
- أن تمتد مظلة التعليم الجامعى لتشمل جميع مؤسسات التعليم العالى التى تقدم برامج فى مستوى الدرجة الجامعية الأولى (أربع سنوات بعد الثانوية العامة على الأقل).
- استقلال الجامعات مبدأ أساسى لتنظيمها ؛ بحيث تتوافر لها حرية التسيير الذاتى فى مناخ ديمقراطى بمعرفة مجالسها ، التى تختار أسلوب عملها لتحقيق أهدافها فى المجتمع ، وتحقيق التوازن بين ذلك وبين حاجة الجامعة إلى الاستقلال .
- أن يتصف نظام التعليم بالمرونة بحيث يتيح للدارس الاختيار من بين البرامج الدراسية ، أو التحول من تخصص إلآخر دون إهدار أو إرهاق.

- استخدام الطرق والوسائل التعليمية غير التقليدية مثل التعلم عن بعد ، والجامعة المفتوحة لتوفير فرص التعليم دون تكلفة كبيرة على الدولة .
- الأخذ بمبدأ تطبيق نظام الجودة الشاملة فى التعليم الجامعى والعالى .
- أن تنشأ علاقة قوية ، وارتباط وثيق بين الجامعات ومراكز الإنتاج والخدمات فى المجتمع ، بما يحقق صالح الطرفين فى التعليم والبحث والتنمية ، وأن توضع الآليات المختلفة التى تضمن التفاعل المستمر بين الجامعات ومراكز الإنتاج والخدمات فى المجتمع .
- إنشاء قواعد للبيانات وتحديث نظم المعلومات ، واستخدام الأجهزة الحديثة فى هذا الشأن فى كافة مرافق العملية الإدارية والتدريب عليها .
- تطبيق مفهوم مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ ، وتأصيل مبدأ تفويض السلطات ، ووضع دليل لكل مستوى من مستويات إدارة الجامعة ، وأن تكون للفرد سلطة تتناسب مع مسؤولياته .
- أن يشكل لكل جامعة مجلس للأمناء من الشخصيات العامة المهتمة بالتعليم الجامعى ، ويكون همزة الوصل بينها وبين المجتمع بقطاعاته الإنتاجية والخدمية المختلفة .
- والموارد البشرية فى الجامعات محور أساسى من محاورها وتتميز بما يلى :
- إعداد الموارد الخاصة لتفرغ عضو هيئة التدريس للعمل فى البحث العلمى بأجر مجزٍ ، وإعادة النظر فى الكادر الخاص لأعضاء هيئة التدريس .
- الإعلان عن وظائف أعضاء هيئة التدريس فى نطاق هياكل الأقسام العلمية بهدف اختيار أفضل العناصر للتعيين فيها ، ولإعطاء الفرصة للمتخصصين فى المجالات المستحدثة للتقدم لهذه الوظائف ، مع تفضيل ذوى الخبرة واشتراط قضاء عامين على الأقل ، عند الترقية قبل الوصول إلى درجة أستاذ .

- تعيين المعيدين أو تكليفهم بعقد يجدد سنوياً بناءً على حسن الأداء .
- تفرغ قيادات العمل الجامعى لعلهم فى الجامعة ولإجراء البحوث العلمية ولا يصح أن ينشغل بعمل خاص على حساب العمل الجامعى .
- تعزيز العلاقة بين الأستاذ والطالب ، وأن يكون العمل الجامعى هو الواجب الأول للأستاذ ، واستخدام أسلوب التقييم لأعضاء هيئات التدريس بما يشمل مشاركة الطلاب .
- أما البرامج والمناهج فى الجامعة فهى محور الوظيفة الجامعية الأولى ، ومن أهم شروطها :
- أن تتوافر المصادر الكافية للمعلومات (المكتبة ووسائل الاتصال) وأن تستغل الوسائل المتعددة والإرشاد الأكاديمى للنهوض بالعملية التعليمية.
- أن يتولى نظام التعليم رعاية المتفوقين والناهين من الطلاب ومعاونتهم لتحقيق مزيد من الإبداع والابتكار عن طريق البحث العلمى المنظم .
- دراسة نظام الساعات المعتمدة نظراً للمزايا المتعددة الموجودة فيه ، وتطبيق هذا النظام فى جامعاتنا عندما تتوافر متطلباته .
- إدخال التخصصات الجديدة فى المناهج الدراسية بما يتفق مع متطلبات خطط التنمية والحاجات المتزايدة ؛ خاصة فيما يتصل بالتوسع والانتشار فى الأراضى الجديدة فى تشوكى وسينا ، والاهتمام المتزايد بالبيئة والسياحة وكل التخصصات الأخرى التى تتيح للطلاب التكوين المتكامل ، والتكيف مع احتياجات السوق المتغيرة .
- التركيز على أسلوب المناقشة والحوار وحل المشكلات فى التعليم ؛ بما يؤدى إلى تنمية قدرات الطالب وبناء شخصيته المستقلة وصقل مواهبه ، والوقوف على جوانب تميزه لتتميتها الاستفادة القصوى منها .

- تشجيع التعليم المستمر والتعلم مدى الحياة عن طريق النظام الشبكي للتعليم عن بعد والتلفزيون التعليمي والإنترنت ؛ لإتاحة الفرص لمن لا يستطيع متابعة تعليمه بطريقة مباشرة .
- إعادة النظر فى نظم الامتحانات وأساليبها ، وأن تكون عملية التقويم مستمرة ومنظمة ومتنوعة ، والاستفادة من نتائج التقويم ودراساتها وتحليلها لمعرفة مواطن الضعف والقصور فى العملية التعليمية والعمل على علاجها ، وتقليل الفاقد وتقصير الفترة التى تستغرقها الامتحانات ، والتوجه إلى استخدام نظام الكتاب المفتوح فى الامتحانات لتنمية ثقافة التفكير والإبداع .
- واقتصاديات الأنشطة فى الجامعات قضية مهمة ، ويجب أن نلتفت فى هذا الصدد إلى أن :
- للجامعة الحرية الكاملة فى التصرف فى الموازنة المخصصة لها واستثمار أموالها بالأسلوب الذى ينمى مواردها .
- تسويق الجامعة لخدماتها يشكل جزءاً أساسياً من ميزانيتها .
- تحرير الجامعة من القواعد المالية المتبعة فى أجهزة الدولة ، ومن كافة الأجهزة الرقابية فيما عدا الجهاز المركزى للمحاسبات .
- يتوافر للجامعات التمويل المناسب (حكومى وغير حكومى) ، على أن يشجع التمويل الذاتى عن طريق الهبات ومشاركة رجال الأعمال والخدمات مدفوعة الأجر لقطاعات الإنتاج والخدمات .
- تكون للجامعات معدلات أداء محسوبة فى كل شأن من شئونها العلمية والتعليمية والإدارية .
- ترتبط الميزانية الممنوحة من الدولة بعدد النقاط ، التى تحققها الجامعة على مقياس فى الأنشطة التعليمية والتعليمية والبحث العلمى وخدمة المجتمع وتنمية البيئة .
- والدراسات العليا والبحوث هى الوظيفة الثانية من وظائف الجامعة .

ولذلك يجب الالتفات إلى ضرورة :

- التوسع فى التخصصات العلمية والمهنية والتطبيقية بما يتسق واحتياجات قطاعات الإنتاج والخدمات، وأن تخصص ٨٠% من برامج البحث العلمى للبحوث الوظيفية المحلية والبيئية .
 - النهوض بالبحث والتأليف والنشر العلمى المتخصص ، ودراسة أسلوب الارتفاع بمستوى الدوريات العلمية وتقييم ما ينشر فيها .
 - الاهتمام بالترجمة لكتاب على الأقل عند كل ترقية لإثراء المكتبة العربية فى كل تخصص علمى أو أدبى أو إنسانى أو فنى .
 - الاستفادة من الخبرات المتميزة من خارج الجامعات من العاملين فى مراكز الإنتاج والخدمات ، القادرين على الإسهام فى إثراء العملية التعليمية والبحثية .
 - تحديث المكتبات الجامعية وفق التقنيات الحديثة ، وتكوين شبكة معلومات قومية وربطها بالشبكات العالمية ، وتوفير الأفراد المؤهلين لتقديم الخدمات الخاصة بها بصورة تتسم بالكفاءة والفاعلية ، مع تخصيص ساعتين أسبوعياً لإنجاز تكاليفات من مكتبة الجامعة .
 - إنشاء مراكز لتسويق البحوث العلمية والتطبيقية التى تفيد الإنتاج ، وإجراء التعاقدات وبذلك تتحول الجامعات والدراسات العليا إلى مراكز إنتاج لخدمة البيئة والمجتمع وربط رجال الجامعة برجال الصناعة .
- إن تطوير التعليم العالى أحد المتطلبات الأساسية لتنمية الموارد البشرية ، والقيام بأعباء التنمية الشاملة ، والتفاعل مع معطيات وتحديات ومشكلات عصر التراكم المعرفى والعولمة . وتتطلب عملية التطوير الشامل للتعليم العالى من رؤى واضحة للطبيعة النوعية للمتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية فى كافة المجالات العلمية ، والتقنية ، والمجالات السياسية والاقتصادى والاجتماعية والثقافية ، والوقوف على طبيعة التأثيرات المتزايدة للعولمة ، وعصر المعرفة والفضائيات ، التى تدفع لإحداث ثورات

تقنية ومعرفية تغير فى مسار حركة التعليم بشكل عام ، والتعليم العالى على وجه الخصوص .

والدول فى سعيها لاستكمال مسيرة تطوير التعليم العالى فى إطار عالمى مقارن، وعلى هدى من الرؤى القومية الشاملة ، ومن تعاملها مع أسباب الخلل ومصادره وصور ضعفه فى المنظومة القومية للتعليم لاستثمار صيغ التميز فى تلك المنظومة وضعت مفاهيم جديدة لتطوير التعليم العالى للتحديث ، تأتى فى مقدمتها إحلال التعليم مدى الحياة ؛ ليأخذ مكانة القلب فى المجتمع المصرى ولتوسيع شرايين التقدم فى العالم العربى ، وإعادة النظر فى مختلف مراحل التعليم وإحكام الربط بينها ، وتوسيع أطر التعاون الدولى فى مجالات التعليم ، والتنسيق بين الاعتبارات المحلية والحفاظ على الهوية القومية والوطنية فى عالم بلا هوية ، ومطلوبات العالمية فى صياغة النظم التعليمية ، وضمان التنوع فى التعليم العالى لسد مطالب واحتياجات مختلف فئات المجتمع العربى وشرائحه ، والتنسيق مع موارد الدولة وخطط التنمية .

وقبل ذلك كله تأتى تأكيدات الممارسة الديمقراطية ، وبناء الشخصية المتكاملة والى تفكر عالمياً وتطبق محلياً ، والى تتميز بالوعى والحس الوطنى والقومى والمشاركة الإيجابية ، والى تمتلك مهارات الحوار والتفاوض والمبادرة والعمل التعاونى الجماعى ، وترشيد الموارد ، والتدخل الراشد فى التعامل مع البيئة ، وممارسة المهن الحرة ، والمشروعات الصغيرة ، وتقبل التدريب التمويلي ، وتغيير الوظائف ناهيك عن تأكيد مفاهيم التعلم للمعرفة ، والتعلم للعمل ، والتعلم لتنمية العمل المشترك مع الآخرين ، والتعلم لتنمية الذات ، وإثراء الشخصية وتنمية المهارات والقدرات ، وتأكيد مفهوم أن التعليم رؤية قومية بإشراك مختلف الأطراف الفاعلة والى تمتلك الرأى والرؤى فى عمليات اتخاذ القرارات على مستوى التعليم العالى ، حيث لا قرارات غرف مغلقة ، ولا سياسة وزير بل سياسة قومية وسياسة وزارة .

وهنا تأتى أهمية وضرورة سياسة الانفتاح فى التعليم بمشاركة رجال الأعمال الشرفاء ومؤسسات الدولة ، التى تمتص مخرجات التعليم العالى فى تمويل التعليم العالى دون التضحية بمتطلبات الاستثمار والجودة بل والتميز فى مؤسسات التعليم ، واستثمار

تطورات التقنيات الحديثة للمعلومات والاتصالات وصولاً بشكل أسرع وأكفاً إلى استيعاب المعرفة فى عالم الغد ، والتطوير المستمر والمتواصل لأنماط جديدة فى منظومة التعليم العالى ؛ سعياً نحو تحقيق استقلالية مؤسسات التعليم العالى، وإقرار مخطط عام للنظام التعليمى المتكامل .

وبناء على ذلك حددت الخطة الاستراتيجية لتطوير منظومة التعليم العالى ، الصادرة عن المؤتمر القومى للتعليم العالى الذى عقد فى فبراير ٢٠٠٠م - الوظائف الأساسية للتعليم العالى فى : إعداد الطلاب للتعليم بنتمير قدراتهم ومهاراتهم فى حقول البحث العلمى ، وإعداد خريجين فى مجالات التخصص المختلفة لتحمل ومواجهة متطلبات ومسئوليات الحياة فى صورها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية ، وإتاحة التعليم العالى للجميع ، وتأكيد أهمية التعليم المستمر والتدريب المستمر ، والتفاعل والعمل المشترك مع المؤسسات الإنتاجية والخدمية ، ثم مواكبة المتغيرات الدولية ، وتنمية صيغ التعاون الدولى ومجالاته .

إن إعداد الإطار الاستراتيجى لتطوير المنظومة القومية للتعليم العالى تم إعدادها على اعتبار أن التعليم هو المشروع القومى لتحديث مصر ، الأمر الذى استوجب النظر بعين الاعتبار فى محددات أساسية فى مقدمتها الالتزام بتقدير الظروف والمعطيات المحلية المتغيرة ، وتأكيد الخصوصية الثقافية للشعب بتعميق القيم والأخلاقيات الدينية والقومية فى منظومة التعليم ، والتوافق مع عالمية التعليم بإقامة التوازن والتناغم بين المتطلبات المحلية الحالية والمستقبلية والتعايش مع المتغيرات العالمية وعياً واستيعاباً ونقداً وانتقاءً وتوظيفاً ، ثم تأكيد الرؤية المستقبلية والأخذ بسيئاريوهات المستقبل ، وإدماج آليات تسمح بالتطوير المرن والمستمر مواكبة لحركة العلم فى علاقته الجدلية مع حركة المجتمع تأثيراً وتأثراً ، والتكامل مع استراتيجيات التعليم ما قبل الجامعى ، والتفاعل مع مشروعات تطوير التعليم الأساسى والثانوى .

ولعل من أهم محددات استراتيجية تطوير المنظومة القومية للتعليم العالى كذلك تحقيق التكامل مع استراتيجيات التنمية ، والتفاعل مع متطلبات استثمار الموارد القومية

المتاحة وتعويض الموارد النادرة ، ثم التعامل المتوازن مع مصادر الخلل فى منظومة التعليم العالى ، وتنسيق برامج ومشروعات التطوير إحدائاً للتأثير المنشود فى توقيتات مناسبة مع خطورة الخلل وضرورة وأولويات إصلاحه .

إن مجالات ومشروعات التطوير المتناغمة مع الخطة الاستراتيجية لتطوير منظومة التعليم العالى تستوجب بداية التطوير التشريعى والمؤسسى وإعادة هيكلة المنظومة القومية للتعليم العالى ، وتحسين النظم والبرامج والموارد والتقنيات التعليمية، وتنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس والفئات المعاونة ، وتغيير الذهنية بالتوعية بالمفاهيم والقيم المنشودة فى تلك الآونة محليا وقوميا ودوليا ، وتحسين الأداء والهياكل الوظيفية، وتفعيل الدراسات العليا والبحث العلمى الجامعى بالتحديث الإدارى وتعميق استخدامات تقنيات المعلومات ، وتفعيل العلاقات مع قطاعات الإنتاج والخدمات وتنمية برامج خدمة البيئة ، وتطوير العلاقات الخارجية والتعاون الدولى ، وإثراء نظم وآليات تعميق الأنشطة الطلابية ، وتحسين منظومة الحياة الجامعية طلابا وإداريين وقيادات أمنية وجامعية، ناهيك عن قبيلة أعضاء هيئات التدريس مسنين ومحدثين ، وكذا رعاية الفائقين والمبدعين والموهوبين وتأهيلهم ، وإنشاء مراكز للتميز العلمى والبحثى ، وتنويع مصادر تمويل التعليم العالى وتثمين مجال اقتصاديات التعليم وزيادة الإنفاق على التعليم الجامعى والبحث العلمى الجامعى ، وتقويم الأداء والاعتماد فى ظلال نظام الجودة الشاملة .

ومما يدعو إلى الأمل فى تقديم تعليم عالٍ جديد أن وزارة التعليم العالى قد تبنت خمسا وعشرين مشروعا لتطوير التعليم العالى حسب خطط موقوتة ومدرسة ، تنفذ فى إطار وثيقة المؤتمر القومى للتعليم العالى المنعقد فى فبراير عام ألفين . ولأول مرة فى تاريخ التعليم على المستوى القومى تطرح قائمة بالمشروعات اللازمة للتطوير طرحا ديمقراطيا وعلميا ، وتوصف هذه المشروعات ، وتحدد أغراضها ، ومتطلبات تنفيذها وأولوياتها.

وقد شملت هذه المشروعات : إعداد تشريع جديد للتعليم العالى يشمل المبادئ والأسس المنظمة للجامعات والمعاهد ، وينظم شئونها الأكاديمية والإدارية والمالية ، ويؤكد التمايز فيما بينها من خلال اللوائح التى

التعليم العالى ، من خلال دراسة العدد الأمتل للجامعات والمعاهد العليا المطلوبة ، خلال الخطة حتى سنة ٢٠١٧م وتوزيعها على المحافظات المختلفة بالتناسب مع التوزيع السكانى والمتوقع ، وإعادة هيكلة كليات التربية وإعداد المعلمين لإعداد جيل جديد من المعلمين الأكفاء أكاديميا ومهنيا وثقافيا والارتقاء بمستواه حتى يقوم بدوره المطلوب فى تطوير العملية التعليمية ، وإنشاء مركز قومى لتطوير التقنيات والوسائل التعليمية ، وتطوير نظم وآليات الاختبارات بغرض التوسع فى حوسبة منظومة التعليم العالى إداريا وتدرسيا وبحثيا ، والتطوير الشامل للبرامج والمناهج الدراسية والبرامج التدريبية ، عن طريق المراجعة الشاملة وتحديد المقررات الجديدة المتوائمة مع التطورات العلمية والتقنية المعاصرة .

وقد أخذت فى الاعتبار التطورات المستقبلية ، وتطوير نظم الالتحاق بالتعليم العالى عن طريق مراجعة نظم القبول للجامعات وتطويرها ؛ بحيث تقوم على أساس قياس قدرات الطلاب وميولهم بجوار مجموع الدرجات كمييار من معايير المفاضلة ، ثم توجيه الطلاب وإرشادهم نحو التعليم الأكاديمى أو التطبيقى ، وتطوير وتحديث وإثراء المكتبات الجامعية مراكز التعليم ومصادر المعلومات والموارد التعليمية ، ثم تطوير المعاهد العليا والمتوسطة ، وتطوير نظم وبرامج وتقنيات التعليم المفتوح ، وأنماط جديدة من التعليم العالى ، وتعميق استخدام تقنية المعلومات وتطوير ودعم نظم اتخاذ القرار وشبكة الجامعات والمعاهد العليا ، وإعادة هيكلة الأقسام العلمية وتخطيط الهياكل الوظيفية من حيث اتفاقها مع التخصصات العالمية المعاصرة وحركة التطوير العلمى ، وإنشاء المركز القومى لتكوين وتنمية وتطوير شئون أعضاء هيئة التدريس .

كما تم كذلك تطوير نظم وبرامج الدراسات العليا وفق احتياجات خطة التنمية الشاملة والموارد ، وترشيد الإمكانيات البحثية ، ودعم وتنمية نظم وآليات البحث العلمى ، وتحديث الإدارة فى منظومة التعليم العالى ، وإنشاء المركز القومى لتطوير القيادات الإدارية ، وتعميق ترابط مؤسسات التعليم العالى بقطاعات الإنتاج والخدمات ، وإنشاء مركز دراسات ومتابعة توظيف خريجي مؤسسات التعليم العالى ، وتنمية التبادل والتعاون العلمى والبحثى مع مؤسسات التعليم العالى بالخارج والاستفادة من العلماء المصريين فى

الخارج، والتنمية الثقافية والفنية والرياضية والرعاية الاجتماعية للطلاب والطالبات ، وتنمية برامج التميز لرعاية المتفوقين والمبدعين والموهوبين ، ودعم مراكز التميز العلمي والبحثي فى مؤسسات التعليم العالى وإعداد خريطة لها ، وتنمية مصادر إضافية متعددة لتمويل التعليم العالى ، وإنشاء نظام قومى لضمان الجودة والاعتماد ، ولمعادلة المؤهلات الدراسية .

إن تفعيل هذه المفاهيم الجديدة لتطوير مسيرة التعليم العالى يتطلب نشرها ، وتوعية مجتمع الجامعة وكتيبة الإعلاميين بها ، وعقد جلسات دورية للحوار والتناقش، ووضع قبيلة أعضاء هيئات التدريس أمام مسؤولياتهم فى مدارسها وبيان الرأى فيها وآليات تنفيذها وتفعيلها، وإقناع الاقتصاديين بأهميتها وجدواها بغية زيادة الانفاق على التعليم العالى؛ باعتباره قاطرة التطوير والتتوير وتفعيل التنمية الشاملة . ولعل المواسم الثقافية الجامعية التى يثريها وزير التعليم العالى بحضوره ولقاءاته الديمقراطية ، والتى تحظى باحترام الرأى والرأى الآخر ، وبالتفاف أسرة الجامعة أعضاء هيئة تدريس وطلابا وقيادات جامعية آلية من آليات تفعيل هذه المفاهيم الجديدة لتطوير التعليم العالى .

٣ - آليات تحديث التعليم الجامعى :

تقتضى الدعوة إلى التحديث وضع تصور مستقبلى لكل أوجه النشاط المرجو لتحقيق طموح هذا المجتمع . وهناك أربعة مجالات فى هذا الطموح ، هى : النظام السياسى ، والنمط الاجتماعى والثقافى، ثم النظام الاقتصادى والإنتاجى وأخيراً مستوى العلم والتكنولوجيا المرجو تحقيقه .

من هنا ، فإن تحديث التعليم الجامعى يتم من خلال نظرة كلية مستقبلية ، ويكون هذا التحديث جزءاً من التحديث الكلى للدولة . كما أنه لابد قبل تحديث التعليم الجامعى من تشكيل آلية جديدة غير تقليدية لوضع التصور المستقبلى. ومن هنا فإنه يقترح فى هذا المجال تكوين لجنة للفكر ، تتكون من رموز فكرية لهم خبراتهم ورؤاهم للتطور المستقبلى، تكمن فى قدراتهم الشخصية لا الوظيفية، لديهم التصور والمبادأة والتحليل والتوليف . ويكون لهذه اللجنة رئيس على مستوى رفيع من العلم وله شخصية قيادية واضحة المعالم ، وتستطيع هذه اللجنة تعرّف المجتمع العلمى والثقافى بآفاقه المستقبلية

؛ حتى تضع تصورهما لمستقبل هذا المجتمع ، وتحديد ما يجب تغييره واتجاه التغيير وتجييش المجتمع لتحقيق هذا الهدف .

إن تحديث التعليم الجامعى والعالى المستقبلى يستهدف تكوين الكوادر المؤهلة والمُعترف بمستوياتها دوليًا ، من خلال قاعدة علمية متينة للتعليم والبحث العلمى بما يتضمن ذلك من خطط للتنمية المستمرة واستحداث تقنيات تعليمية وبحثية تتبذ الأساليب النمطية ، وتؤكد الاعتماد على أعمال الفكر وتركيبته وممارسة حل المشكلات تعليمًا وتقويًا ، وتعليم الطلاب كيف يتعلمون مع المحافظة على الانتماء القومى وأسلوب ومتطلبات الجودة الشاملة والتطوير المستمر .

ولهذا .. فإن مسيرة تطوير التعليم الجامعى المتنامية تسعى إلى :

- أن توضع مرجعيات للتعليم الجامعى والعالى ، تتفق مع المستويات العالمية والوصول بمستويات الشهادات الجامعية إلى المستويات العالمية ؛ بهدف إنشاء الكوادر العلمية المكونة للقاعدة العلمية لخطة الاستثمارات والتنمية المقصودة .
- إنشاء قاعدة بحثية جادة فى الجامعات ، يتولاها من لهم قدرات بحثية متميزة ؛ حتى يمكن أن تساند هذه القاعدة خطط التنمية والتطوير .
- وضع نظام خاص لتفريغ أعضاء هيئة التدريس تفرغًا كاملاً مقابل جزاء مادى واجتماعى خاص .
- إقرار مبدأ استقلال الجامعات فى جميع النواحى ؛ بحيث تتاح الفرصة لكل جامعة التصرف فى شئونها المالية، والتحرر من القواعد المالية المعمول بها ومن الأجهزة الرقابية ، عدا الجهاز المركزى للمحاسبات .
- تهيئة الظروف المحفزة للترباط بين مواقع الإنتاج والجامعات للتبادل العلمى المعرفى والتطبيقى والبحثى بينهما ؛ الأمر الذى يهيئ فرص إيجاد مشروعات بحثية ، تعود على الجامعات بدخل إضافى وخاصة للكوادر العاملة بها مقابل تأسيس العمل فى مواقع الإنتاج بأسس علمية سليمة .

- الاهتمام بالكيف قبل الكم فى نوعية خريج الجامعة ، ولو لفئة متميزة من قطاعات التعليم الجامعى .

- تقييم الأداء الجامعى فى كل جامعة لإشغال المنافسة بينهما ، ويمكن إن يكون الدعم المادى مرتبطاً بمستويات الأداء ، ويبدأ التقييم لأعضاء هيئات التدريس بأساليب متبعة دولياً .

- السعى نحو قبول أعداد مناسبة من الطلاب فى كل قسم علمى وكل كلية تتفق مع المساحات المقررة دولياً ، والمعدات وأعضاء هيئات التدريس، بحيث يهيئ المناخ لخريجى الجامعات المصرى من أن يتساووا مع المستويات العالمية المعترف بها ؛ حتى يتسنى لهؤلاء الخريجين من أن قيادة مواقع العمل والإنتاج بالأساليب العلمية الحديثة أملاً فى اللحاق بالتقدم العلمى والبحثى .

- تأكيد أن التعليم الجامعى والعالى قيمة عليا تزيد من قيمة الإنسان المصرى ومكانته فى المجتمع الشرق أوسطى ، وهو ما يفرض على الدولة التوسع فى التعليم الجامعى والعالى.

إن مسيرة تطوير التعليم الجامعى المتنامية تؤمن بأن هناك ثوابت ومعايير ومرجعيات لا يمكن الخروج عنها ، كعدد الجامعات بالنسبة لعدد السكان ، وعدد الطلاب فى الجامعة الواحدة ، وعدد الطلاب فى قاعات الدرس والمعامل ، ونصيب كل طالب من المساحات الخضراء والفراغات ، كما أنه من الضرورى وجود هيئة مستقلة مستقرة مستمرة تقوم بعمليات التقييم والاعتماد فى الجامعة ، وأنه أن الأوان أن نأخذ بأساليب الإدارة الحديثة التى تعتبر بلا شك القاطرة التى ستشد الاقتصاد نحو التقدم ، وهذا يتطلب توافر مناخ عام يحترم حرية الفرد واستقلاله ؛ حتى يمكن البدء فى التفكير فى الغد ووضع رؤية استراتيجية للمستقبل ، كما أن الثروة الحقيقية والمضمونة فى مصر هى طلاب الجامعات ، الذين إذا أمكن إطلاق طاقاتهم الإبداعية فسوف يختلف الأمر كثيراً عن الوضع الراهن .

إن استقلال الجامعة فى جميع شئونها مالياً وإدارياً وأكاديمياً أمر ضرورى لممارسة دورها فى العملية التعليمية والبحثية وتنمية البيئة وخدمة المجتمع . كما أن الاعتمادات المخصصة من الدولة للجامعة يجب أن تكون تحت تصرف إدارة الجامعة، وفى حدود ما تراه ، ويكون الصرف تحت رقابة الجهاز المركزى للمحاسبات ، كما يجب أن تكون هناك منظومة وآليات تضمن ترشيد صرف الاعتمادات المخصصة للجامعة .

ولابد هنا من الدعوة إلى مضاعفة ميزانية التعليم الجامعى ، ذلك أن الدستور حرص على مجانية التعليم فى جميع مراحله . ولقد كانت تكاليف التعليم عند صدور الدستور تقع فى نطاق قدرة الدولة . بيد أن هذه التكاليف أخذت تتزايد بشكل مطرد ، عاماً بعد عام حتى تجاوزت طاقة الدولة ، بسبب ازدياد عدد السكان بمعدلات كبيرة نسبياً وزيادة الإقبال على التعليم وارتفاع تكاليف أداء عمليات التعليم بصفة عامة والجامعى والبحث العلمى بصفة خاصة؛ مما أدى إلى وجود عجز مستمر فى الموازنة العامة للدولة ، وأدى ذلك بالتالى إلى اختلال التوازن بين نمو التعليم الجامعى من جهة والانفاق عليه من جهة أخرى ، مما كان له أثر سلبي على مستوى الخريجين .

وهنا لابد من استحداث منابع للتمويل الجامعى والعالى كاقترح إنشاء جامعات خاصة ملحقة بالجامعات الكبرى تفتح الباب أمام رأسمال جديد فى المجتمع الجامعى ، وتؤدى فى الوقت ذاته إلى زيادة عدد الجامعات فى الدولة ، وفتح باب الاستثمار أو الاستعانة برأس المال الخاص ؛ خاصة وأن التعليم الخاص يختلف فى فلسفته عن التعليم الحكومى ، ويقترح أيضاً لعلاج مشكلة تمويل التعليم الجامعى ترشيد المناخ حالياً وتحديد سبل الانفاق ، وترشيد المجانية بحيث تكون للطالب غير القادر مادياً ويمكن أيضاً فرض ضرائب خاصة بالتعليم وإصدار نماذج للتبرعات والهبات والتوسع فى التعليم غير المكلف ، أو عمل صندوق توضع فيه تبرعات الصدقة الجارية .

ويمكن البدء بإنشاء كلية جامعية نحن فى حاجة إليها ، تكون نواة لفرع من الجامعة وتشكل جواً من المنافسة بين الجامعات .

إن هذه الجامعات تمثل عوناً للدولة من قبل القطاع الخاص فى مجال الخدمات التعليمية ، كما أنها تمثل الطلب الاجتماعى المتولد من متطلبات سوق العمل وحاجتها

إلى نوعية متميزة تمتلك مهارات وقدرات تكنولوجية ولغات أجنبية وتعليم جيد ، ناهيك عن استيعاب الشباب المصرى الحاصل على شهادة الثانوية العامة، ولم يقبل فى كليات جامعية حكومية تتفق مع ميوله التعليمية واتجاهاته المهنية ، وهو قادر فى الوقت ذاته على تحمله النفقات التعليم التى تطلب منه .

يأتى هذا كله فى إطار أن قطاع التعليم ومخرجاته تمثل خطأ رئيساً من خطوط الدفاع القومى بما يكون لدى الطلاب من مفاهيم ومعارف وقيم وتوجهات اجتماعية نحو وطنهم حاضراً ومستقبلاً . وعليه .. فإن حق الدولة سيادى على التعليم ، باعتبار أن التعليم الجامعى منوط بإعادة إنتاج المواطنين ، وبما ينمى طاقات الإنسان ويحررها ليخترق بها واقعه المأزوم.

إن وضع التمويل الجامعى فى إطار النقاش والحوار يحتاج إلى معلومات وبيانات كثيرة يجب الحصول عليها، ويتم على أساسها حساب التكاليف الثابتة والمتغيرة للتعليم الجامعى والعالى ، وحساب تكلفة الطالب الواحد الثابتة والمتغيرة ؛ خاصة وأن عدد الطلاب الجامعيين يزداد سنوياً بنسبة تزيد عن الزيادة فى التكلفة المقررة لهم ، ذلك أن إصلاح التمويل يجب أن يتم على أسس علمية سليمة تعتمد على بيانات دقيقة للتكلفة ، وكيفية تدبير التمويل اللازم لها بما يتيح المنافسة بين الجامعات والمعاهد العليا، ويحقق فى الوقت نفسه التقدم لتلك الجامعات والمعاهد العليا .

إن هدف نهضة التعليم الجامعى هو إحداث نقلة نوعية فى مخرجات التعليم الجامعى لتحديث الدولة فى عصر تفجر المعلومات وثورة العلم والتكنولوجيا . والتعليم الجامعى على هذا النحو هو القاعدة والأساس للأمن القومى . وعليه .. فإن وظائف التعليم الجامعى قد تطورت ؛ لتصبح فى إطار المنافسة العالمية متناغمة مع تحديات العصر ورؤى المستقبل ولتتركز فى :

- تسليح الطلاب بمهارات وقدرات وثقافات عصر المعلومات .
- إعداد الخريجين إعداداً متخصصاً يتفق مع متطلبات الحياة .
- إتاحة التعليم للجميع ، وتأكيد أهمية التعلم والتدريب المستمرين .

- التفاعل والعمل المشترك مع المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والخدمية .
- تنمية صيغ التعاون الدولي فى مختلف المجالات .

وقد شهدت الفترة من العام الجامعى ١٩٩٨/٩٧م حتى الآن فى مصر جهوداً حثيثة من أجل الارتقاء بالتعليم الجامعى ، يمكن عرض أهم ملامحها فى :

١- مجال ضبط الأداء الجامعى :

من خلال التحسين النوعى للتعليم العالى للكليات والمعاهد العليا ، وتطوير برامج ومناهج التعليم ، ووضع برامج للعلوم الحديثة والمستقبلية لتحقيق المحتوى العلمى للمناهج بمتطلبات المنهج واحتياجات سوق العمل المتغيرة، وتنمية المهارات والقدرات بما يتمشى مع التقدم العلمى ، واستخدام نظم تعليمية حديثة تودى إلى الاستغلال الأمثل للطاقات ، مثل : التعليم المفتوح، والتعليم من بعد لتحقيق التعليم المستمر . وعدم بدء الدراسة فى أية كلية جديدة ، قبل التأكد من توافر الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لحسن أداء العملية التعليمية ، وضم كليات التربية النوعية ورياض الأطفال إلى الجامعات الواقعة فى نطاقها لإرساء قيم الجامعة وتقاليدها بين عناصر العملية التعليمية فى هذه الكليات أساتذة وطلاباً وإمكانيات .

ويبلغ عدد هذه الكليات (١٧) كلية تربية نوعية ، بالإضافة إلى كلبتين لرياض الأطفال ، وإقرار أول خطة استراتيجية لتطوير التعليم العالى حتى عام ٢٠١٧ م تتضمن تنفيذ (٢٥) مشروعاً للتطوير ، وفقاً لبرنامج زمنى محدد : على المدى القصير (٢٠٠٠/٢٠٠٢م) ، وعلى المدى المتوسط (٢٠٠٠/٢٠٠٥م) ، وعلى المدى الطويل (٢٠٠٠/٢٠١٧م) ، وهى :

إعداد تشريع جديد للتعليم العالى، وإعداد خريطة لمنظومة التعليم العالى ، تطوير وإعادة هيكلة كليات التربية وإعداد المعلمين ، وإنشاء مركز قومى لتطوير التقنيات والوسائل التعليمية وتطوير نظم وآليات الاختبار ، والتطوير الشامل للبرنامج والمناهج الدراسية والبرامج التدريبية ، وتطوير نظم الالتحاق بالتعليم العالى، وتطوير المكتبات ومصادر المعلومات والموارد التعليمية ، وتطوير المعاهد العليا والمتوسطة ، وتقييم وتطوير نظم وبرامج وتقنيات التعليم المفتوح وأ

استخدام تقنية المعلومات وتطوير نظم دعم اتخاذ القرار وشبكة الجامعات والمعاهد العليا ، وإعادة هيكلة الأقسام العلمية وتخطيط الهياكل الوظيفية ، وإنشاء المركز القومى لتكوين وتنمية وتطوير شئون أعضاء هيئات التدريس ، وتطوير نظم وبرامج الدراسات العليا ، ودعم وتنمية نظم وآليات البحث العلمى ، وتحديث الإدارة فى منظومة التعليم العالى ، وإنشاء المركز القومى لتطوير القيادات الإدارية فى منظومة التعليم العالى ، وتعميق ترابط مؤسسات التعليم العالى بقطاعات الإنتاج والخدمات ، وإنشاء مركز دراسات ومتابعة توظيف خريجي مؤسسات التعليم العالى ، وتنمية التبادل والتعاون العلمى والبحثى مع مؤسسات التعليم العالى بالخارج والاستفادة من العلماء المصريين فى الخارج ، والتنمية الثقافية والفنية والرياضية والرعاية الاجتماعية للطلاب ، وتنمية برامج التميز لرعاية المتفوقين والموهوبين ، ودعم مراكز التميز العلمى والبحثى فى مؤسسات التعليم العالى وإعداد خريطة لها ، وتنمية مصادر إضافية متعددة لتمويل التعليم العالى ، وإنشاء نظام قومى لضمان الجودة والاعتماد ، وإنشاء نظام قومى لتعادل المؤهلات الدراسية .

٢ - مجال أعضاء هيئة التدريس ومعاونتهم :

من حيث رفع مكافآت التفريغ العلمى لطلاب المنح بالجامعات ، بما يعادل مرتب المعيد والمدرس المساعد ، وتنفيذ خطة لإيفاد أكثر من ألف مبعوث للخارج على مدى خمس سنوات وفقاً لنظام الإيفاد فى بعثات خارجية أو داخلية أو نظام القنوات العلمية والإشراف المشترك ، بالإضافة إلى المهام العلمية لأعضاء هيئة التدريس والباحثين لمدة تتراوح بين ستة شهور وعام ، فضلاً عن بعض المنح التدريبية القصيرة التى تتراوح مدتها بين ثلاثة وستة شهور ، بتكلفة إجمالية قدرها مليار جنيه ، وإنشاء جوائز الأداء الجامعى المتميز لأعضاء هيئة التدريس على مستوى كل جامعة فى مختلف فروع العلم والمعرفة ، وإنشاء صندوق كفالة وتقديم الرعاية الصحية والاجتماعية للسادة أعضاء هيئة التدريس الذين بلغوا سن السبعين وأسرهم .

٣ - مجال شئون الطلاب :

من حيث إنشاء جهاز بكل جامعة لنشر وتوزيع الكتاب الجامعى ؛ بهدف التيسير على الطلاب وتوفيره بسعر مناسب وضمان وصوله لهم فى وقت مبكر مع المحافظة على حق عضو هيئة التدريس فى الحصول على عائد مجز وتشجيع التأليف المشترك للكتب الجامعية ؛ بحيث يتم إعدادها بواسطة أكثر من أستاذ وبإشراف القسم العلمى . ووضع ضوابط لقبول حملة الشهادات الثانوية الأجنبية المعادلة لشهادة الثانوية العامة تكفل تكافؤ الفرص بين جميع الطلاب ، واحتساب درجات مواد المستوى الرفيع للطلاب الحاصلين على الثانوية العامة عند الالتحاق بالجامعة ؛ بحيث يتم إضافة ما يزيد عن خمس درجات فى مادة واحدة فقط إلى المجموع الكلى للدرجات ، وإنشاء عيادة طبية شاملة فى كل كلية ، يتم تزويدها بالإمكانات اللازمة وتعمل (١٢) ساعة يوميا لخدمة الطلاب ، وتوزيع منحة مبارك لطلاب الجامعات والمعاهد العليا وقدرها مائة مليون جنيه ، ووضع الضوابط الكفيلة بوصولها إلى مستحقيها .

٤ - مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال :

من حيث توفير كمبيوتر لكل طالب بأسعار مخفضة ، وبنظام التسيط بالاتفاق مع وزارة التعليم العالى وكل من وزارة الإنتاج الحربى والهيئة العربية للتصنيع ، وتحقيق اتصال مليون طالب جامعى بالإنترنت ، من خلال اشتراكات مجانية عبر البنية التحتية الرقمية التى تتيحها الشركة المصرية للإنترنت والبنية الرقمية ، وتوقيع بروتوكول بين وزارة التعليم العالى وبعض الشركات العالمية لتوفير البرامج التى تنتجها الشركة للطلاب كما يتم تحديث البرامج دوريا ، وعقد اتفاقية لدعم العملية التعليمية الجامعية من خلال الحصول على حزم برامج لإدارة قواعد البيانات وتطوير نظم المعلومات واستخدامها فى كليات الهندسة والحاسب الآلى ، كما توفر التدريب لمتخصصين من أعضاء هيئة التدريس وتأهيل خمسة طلاب من كل كلية للحصول على شهادة فنية معتمدة عالميا

بتكلفة . وأيضاً توقيع اتفاقية لدعم التعليم الجامعى بتقديم حزم برامج الحاسب الآلى ، وتقدر قيمتها بحوالى مليونى دولار مجاناً منحة لكل كلية لاستخدامها فى الأغراض التعليمية والبحثية ، وتوقيع اتفاقية لمشروعات الإنترنت ؛ بهدف تسويق كوادى الخريجين لإيجاد فرص عمل ، وفقاً لمستحدثات أسواق العمالة العالمية والمحلية .

٥ - مجال دعم الأنشطة الطلابية :

من حيث فتح أبواب الاستادات والنوادر الرياضية التابعة للجامعات أمام الطلاب والشباب من سكان المناطق المحيطة ، خلال فترة الإجازة الصيفية لممارسة مختلف الأنشطة ، ودعم معهد إعداد القادة بطلوان وتطويره ؛ بهدف غرس الانتماء فى نفوس الشباب ، وإعداد قيادات متميزة واعية بالولاء وحب مصر من خلال المحاضرات التثقيفية والندوات الفكرية والأنشطة الرياضية والثقافية والاجتماعية . وتنفيذ أسبوع شباب الجامعات ؛ بهدف تدعيم وأصر العلاقات بين شباب الجامعات وأعضاء هيئة التدريس ، حيث يشارك أكثر من خمسة آلاف شاب من جامعات مصر ومعاهدها فى مسابقات رياضية وثقافية واجتماعية فى ظل تنافس شريف ، ناهيك عن التعاون مع وزارة الشباب فى تنفيذ رحلات مجانية إلى الأقصر وأسوان ، خلال إجازة نصف العام بهدف تعريفهم بتاريخنا وحضارتنا وذاكرة أمتنا .

٦ - مجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة :

من حيث عقد مؤتمر سنوى لتسويق الخدمات الجامعية لتطوير القدرات الجامعية لخدمة المجتمع وتعظيم الطلب المجتمعى على الخدمات الجامعية ، وربط الجامعات ومراكز البحوث بقطاعات الإنتاج ، وتوجيه البرامج وطرق التدريب لاحتياجات سوق العمل ، ودعوة رجال الأعمال للمشاركة فى إدارة الوحدات ذات الطابع الخاص بالجامعة . وإنشاء قنوات تعليمية ، عن طريق القمر المصرى بالتعاون مع وزارة الإعلام وبث برامج تثقيفية وتعليمية ، بدأ العمل بها منذ نوفمبر ١٩٩٨ م .

٧ - مجال التعليم الفنى العالى :

من حيث مشروع تطوير (التعليم الفنى) وإيفاد مبعوثين للحصول على الدرجات العلمية فى التعليم الصناعى والتكنولوجيا ، وإنشاء شبكة تطوير معامل الوسائط المتعددة ؛ بهدف تحديث الكليات والمعاهد العليا وربطها بشبكة اتصالات متقدمة ، وربطها بمركز الحاسب الآلى التابع لوزارة التعليم العالى ، وإدخال تخصصات حديثة فى مجال تكنولوجيا المعلومات والإدارة والتسويق لمسايرة متطلبات قطاعات الإنتاج والخدمات ، وتطوير أداء القائمين بالتدريس بالمعاهد العليا ، ووضع الخطة الاستراتيجية لتطوير المعاهد الفنية فوق المتوسطة فى معرض النقاش والحوار بين رجال الأعمال والغرف الصناعية والتجارية والجامعات والنقابات والمهتمين بالتعليم الفنى .

٨ - العمل على إنجاز مشروع إحياء مكتبة الإسكندرية :

حيث استغرق تنفيذ هذا المشروع أكثر من عشرة أعوام بتكلفة قدرها (٢٠٠) مليون دولار ؛ ليكون مركزا للإشعاع الفكرى وملتقى لمختلف الحضارات فى العالم . وما يبقى هو إحياء تقليد عيد العلم والإبداع بهدف تكريم النابغين فى الآداب والفنون والعلوم ؛ من أجل تشجيع العلماء على مزيد من البذل والعطاء ، وحث شباب الباحثين على مواصلة التفوق والإبداع .

إن الأرقام ودلالاتها تعكس بوضوح اهتمام الدولة بالتعليم الجامعى ، فقد :

- زادت أعداد الكليات من ١٤٦ كلية عام ١٩٨٢/٨١م إلى ٢٦٦ كلية ومعهدا عام ٢٠٠٠/٩٩ م ، بنسبة زيادة قدرها ٨٢ %.
- زاد عدد أعضاء هيئة التدريس من ١٠٥٤٤ عضواً عام ١٩٨٢/٨١ م إلى ٣٠٤٨٦ عضواً عام ٢٠٠٠/٩٩ م ، بنسبة زيادة قدرها ١٨٩ % .
- زاد أعداد معاونى هيئة التدريس من ١٤٩٥٩ عضواً عام ١٩٨٢/٨١م إلى ١٨٨٨٥ عضواً عام ٢٠٠٠/٩٩ م ، بنسبة زيادة قدرها ٢٦ %.
- ارتفع عدد الطلاب المقبولين بالجامعات المصرية من ٩١٠٤٨ طالباً عام ١٩٨٢/٨١م إلى ٢٠٠٥٨٦ طالباً عام ٢٠٠٠/٩٩ م ، بنسبة زيادة قدرها ١٢٠ % .
- ارتفع عدد الطلاب المقيدون بالجامعات من ٥٠٨٤٣٨ طالباً عام ١٩٨٢/٨١م إلى ١١٧٥١٥٥ طالباً عام ٢٠٠٠/٩٩ م ، بنسبة زيادة قدرها ١٣١ % .
- ارتفعت أعداد الخريجين من الجامعات للمرحلة الجامعية الأولى من ٨٢٢٣٧ خريجاً عام ١٩٨٢/٨١ إلى ١٩٥١٥٦ خريجاً عام ١٩٩٩/٩٨ م ، بنسبة زيادة قدرها ١٣٧ %.
- ارتفع عدد الطلاب المقيدون بمرحلة الدراسات العليا من ٥٨٦٩٠ خريجاً عام ١٩٨٢/٨١م إلى ١١٩٧٣٤ خريجاً عام ٢٠٠٠/٩٩ م ، بنسبة زيادة قدرها ١٠٤ % .

- وارتفع عدد الحاصلين على درجات جامعية عليا من ٧٥٧٨ خريجاً عام ١٩٨٢/٨١ م إلى ٢٧٤٨١ خريجاً عام ١٩٩٩/٩٨ م ، بنسبة زيادة قدرها ٢٦٣%.
- شهدت الجامعات ارتفاعاً ملحوظاً فى موازنتها ؛ حيث بلغت ٢٤٠ مليون جنيه عام ١٩٨٢/٨١ م إلى ٤٣٩٩ مليون جنيه عام ٢٠٠٠/٩٩ م ، بنسبة زيادة مقدارها ١٧٣٣% .
- وقد انعكس ذلك إيجابياً على متوسط نصيب الطالب من الموازنة ، حيث ارتفع من ٤٧٢ جنيهًا عام ١٩٨٢/٨١ م إلى ٢٥٠٤ جنيهات عام ٢٠٠٠/٩٩ م ، بنسبة زيادة قدرها ٤٣١% .
- وارتفع عدد الطلاب المقيمين بالمدن الجامعية من ٤٦٧٩٦ طالباً عام ١٩٨٢/٨١ م إلى ١٠٧٠٩٧ طالبا عام ٢٠٠٠/٩٩ م ، بنسبة زيادة قدرها ١٢٨% .
- كما تطور التعليم العالى غير الجامعى ، ففى مستوى المعاهد العليا كان عددها عام ١٩٩١/٩٠ م ثلاثة معاهد ، وعدد المقبولين بها ٥٣١ طالباً وعدد المقيدى ١٢٣٥ طالباً . وقد ارتفع عدد هذه المعاهد العليا غير الجامعية إلى خمسة معاهد عام ٢٠٠٠/٩٩ م ، وعدد المقبولين بها إلى ١٧٢١ طالباً ، وعدد المقيدى بها إلى ٦٢٩٢ طالباً .
- أما المعاهد الفنية الصناعية والتجارية والفندقية والخدمة الاجتماعية ، فقد كان عددها عام ١٩٩١/٩٠ م (٤٥) معهداً فنياً ، وعدد الطلاب المقبولين بها (٥٣٠١٧) طالباً ، والمقيدون بها عددهم (١٠٨٧٠٨) طلاب ، وقد زاد عددها إلى ٤٧ معهداً فنياً عام ٢٠٠٠/١٩٩٩ م ، وعدد المقبولين بها (٥٢٨٠٣) طلاب ، وعدد المقيدى بها (١١٠٠٢١) طالباً .
- وهذه المعاهد الفنية موزعة على ١٧ محافظة من محافظات مصر .
- وفى إطار حرص الدولة على التوسع فى التعليم الجامعى والعالى ، شجعت القطاع الخاص على المشاركة بإقامة الجامعات الخاصة ؛ كى تكون رافداً إضافياً لمؤسسات التعليم الجامعى الحكومى ؛ الأمر الذى يشكل نوعاً من التنافس من أجل الارتقاء بجودة

التعليم الجامعى ، وتخفيف العبء على الجامعات الحكومية ، ويساعد على توسيع الشرايين بزيادة نسبة المقبولين فى التعليم الجامعى ، وحتى ترتفع نسبتهم من ٢٢% إلى أكثر من ذلك بتوفير المناخ الصالح لاستزراع هذه الجامعات الخاصة ، التى يمكنها أن تقدم خدمة تعليمية جيدة ؛ حيث يتحمل الطلاب ماليا مسئولية تعليم أنفسهم.

وتتحمل الدولة عبء وضع القرار الجمهورى رقم ٣٥٥ لسنة ١٩٩٦ ولائحته التنفيذية موضع التنفيذ ، وتشكيل لجنة لمتابعة الجامعات الخاصة بما يكفل حسن قيام هذه الجامعات بمسئولياتها ، وأن تكون إضافة لما هو قائم . وعليه .. فقد تم إنشاء جامعات خاصة أربعة ، تصل أعداد كلياتها إلى (٢٧) كلية يعمل بها (٦٣١) عضو هيئة تدريس ، و (٢٣٣) من معاونيهم ، أما الطلاب المقيدون فقد وصل عددهم عام ٢٠٠٠/٩٩م إلى (١٠٩١٢) طالبا ، وبحيث وصلت نسبة أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم إلى الطلاب (١٣. ١) فى كلياتها النظرية والعملية على السواء .

وأما المعاهد العليا الخاصة فقد بلغ عددها (٥٣) معهداً خاصاً فى عام ٢٠٠٠/٩٩م ، مقابل (١٨) معهداً خاصاً عام ١٩٩٤/٩٣ م ، كما بلغ عدد المقبولين بهذه المعاهد (٥٦٨٦٥) طالباً فى العام ٢٠٠٠/٩٩م مقابل (٥٠٤٧١) طالباً فى العام الدراسى ١٩٩٤/٩٣م ، بنسبة زيادة قدرها ٨٧% ، وبلغ عدد المتخرجين فى هذه المعاهد (٢٤١١٦) طالباً فى العام الجامعى ١٩٩٩/٩٨م مقابل (١٢٨٢٦) طالباً فى عام ١٩٩٤/٩٣م ، بنسبة زيادة قدرها ٨٨% ، وهى منتشرة فى (٢٦) محافظة من محافظات مصر .

وإذا كانت عدد المعاهد المتوسطة الخاصة قد توقف عند (١١) معهداً منذ عام ١٩٩٥/٩٤ نتيجة تركيز أصحاب المعاهد الخاصة على إنشاء المعاهد العليا دون المتوسطة . فإن عدد الطلاب المقبولين بها عام ٢٠٠٠/٩٩م بلغ (١٧٨٦٢) فى مقابل (٨٨٥٥) فى عام ١٩٩٤/٩٣ بنسبة زيادة قدرها ١٠٢% .

إن هذه الدلالات الكمية تشير إلى أن التعليم الجامعى والعالى فى مصر قد خطا خطوات واسعة فى طريق التطوير والتحديث ؛ تأكيداً على أن التعليم حق من حقوق

الإنسان المصرى ، والتوسع الكمى والكيفى فيه أعمال لمبدأ ترفعه مصر ، هو (التعليم للجميع) ضرورة ثقافية واجتماعية واقتصادية وإنسانية ، وأنه معبر لبناء مصر الحديثة .

٤ - إشكاليات فى الجامعات :

أهداف التربية من أهم مدخلات فكرها وتطبيقها ، بل ليس هناك تجاوز فى اعتبارها موجهاً للتربية ، ومعياراً لتقويمها . ومع تألق فكر المدرسة السلوكية، انطلقت معالجة جديدة للأهداف التربوية امتدت إلى التطبيق والتجريب ، وغالباً ما ركز هذا الانطلاق على تحليل المعرفة بطرق جديدة ، وتدريسها باستراتيجيات مستحدثة ، وقياسها بأدوات متنوعة ، وبذلك انتقل محور الارتكاز من المعرفة إلى الطالب ، ومن الوصف إلى السلوك ، ومن العمليات العقلية إلى الأداء ، ومن الوظيفة إلى الممارسة .

إن التعليم الجامعى والعالى له خصوصيته فى جميع مراحل التعليم ، فهو يعدّ القوى العاملة عالية المستوى ، ويؤثر مباشرة على قطاعات الإنتاج والخدمات ، ويغذى مراحل التعليم السابقة عليه فمخرجاته هى مدخلات التعليم العام والفنى ، كما أنه يمدّ مراكز البحوث بالباحثين ، ناهيك عن ارتفاع كلفته المباشرة والضائعة ، وبضم صفة للتحصيل الدراسى بمقاييس الامتحانات مع عدم وجود مراحل تالية له تعالج نقص آثاره أضعف كفاءته.

إن هذه الاعتبارات تدعو إلى أهمية مراجعة أهداف الجامعة عن طريق خبرائها ومستهلكى منتجاتها ، غير أنه وعلى المستوى القومى فإن الجامعة تكتفى بمهمة الإعداد، دون متابعته من حيث الجودة والكفاءة المناسبة والصلاحية ، بل وأحياناً تقطع صلتها بالخريجين ، وتحرق ملفاتهم بعد بضع سنين ، وأجهزة الإنتاج والخدمات لا تشترك فى صناعة التعليم الجامعى ، حيث الانفصال الشبكى بين الجامعة واحتياجات المجتمع، سواء القريبة أو البعيدة ، الحقيقية والطارئة ، القطرية والقومية ، الثابتة والمتجددة . إن المأمول هو مراجعة وفحص الأهداف الجامعية ؛ من أجل خدمة التنمية الداخلية والعربية والأفريقية حاضراً ومستقبلاً ، وترشيد القوى العاملة ، وخدمة الجامعات الجديدة والعربية، وتقليل نسبة الفقد فى رأس المال البشرى والمالى داخل الجامعات ، وربط الجامعة بخطط التنمية خدمة للتنمية وللجامعة .

والتقويم والمراجعة ليسا فقط أرقامًا ونسبًا ومعادلات ومعاملات ، بل إنها عملية مركبة لارتباط الظواهر الكيفية بالكمية ، وصعوبة قياس ناتج التعليم الجامعي مستقبلا .

إن التقويم يتم وفقًا لمستويات ومؤشرات وأبعاد ، أهمها :

١ - مستويات المدخلات من أهداف وبرامج تدريس وتقويم وميزانية ومبانٍ وهيئة تدريس وإدارة ، ثم المخرجات من خريجين وبحوث وقيمة مضافة وفعالية .

٢ - مؤشرات الجانب الكمي، مثل: معايير القبول ، ومعدل القبول والتسجيل، والنجاح والرسوب والتسرب ، وكلفة الطالب ، ومعامل المدخل إلى المخرج (عدد سنوات المرحلة مقسومة على عدد سنوات كل خريج)، ومعامل الإنتاجية(عدد الخريجين مقسوما علىعدد سنوات تخرجهم)، ونسبة هيئة التدريس إلى أعداد الطلاب ، وتوزيع ساعات الدراسة، ثم مؤشرات الجانب الكيفي ، مثل : مستوى التحصيل وأداء الخريجين ، واتجاهاتهم نحو الدراسة والمهنة ، وتقديرات مسئولى الإنتاج عنهم .

٣ - مؤشرات اختلاف الأبعاد مثل البعد الحقيقي والظاهري ؛ فالتعليم متعدد الزوايا لا نرى غالبًا غير واحدة منها . ومن مظاهر اختلاف أبعاد التعليم الجامعي : التسرب إلى خارج النظام والتسرب إلى داخله ، ويعنى التواجد الجسمى دون الحضور التعليمى وهى حالة معقدة يصعب قياسها ، وتقل الكتابة عنها رغم أهميتها : فما أسباب التواجد بالجسم دون حضور بالشخصية ؟ وأيهما أجدى عدم الحضور أم التواجد دون حضور ؟ وكيف نرفع مستوى اهتمام ومثابة المتواجدين لكى يصبحوا حاضرين ؟ ومن المؤشرات التى يعنى بها التقويم : النجاح الكمي والرسوب الكيفي ، ثم الرسوب أثناء الدراسة والرسوب بعد الانتهاء من الدراسة .

٤ - الأهداف المعلنة والأهداف الضمنية . فعلى المستوى القومى هناك فجوات فى صياغة أهداف الجامعة وترتيبها ووسائل ترجمتها وقياسها ، والفارق بين المعلن والضمنى ، أو ما يسمى الهدف نظريًا . والهدف فى الواقع ، إن الجامعات تحدد أهدافًا تطبع فى دساتير وتصاغ فى قوانين ، وتجند لها الإمكانيات وتحشد لها الوسائل . إلا أن ذلك لا يلغى وجود أهداف أخرى ، بعيدة عن التناول نائية عن

التحليل ، تؤثر على فكر المخطط والإدارى وسلوك الأستاذ والعميد . وفى تقديرى أن معالجة الأهداف الضمنية تقتضى شجاعة ومصارحة لاكتشاف الثغرات ، ثم زراعة الأهداف المعلنة فى أرض صالحة وتربة مناسبة ؛ حتى لا تتحرك الجامعة فى طرق مسدودة .

إن أهداف التعليم الجامعى - كما تتضح فى الفكر التربوى العالمى والعربى - يمكن بلورتها فى العشرة الأهداف التالية :

١ - نقل المعرفة ، وهذا النقل يتم بوسائل متعددة ، منها : التدريس وإعداد المراجع والتأليف والترجمة من وإلى اللغة القومية . وهى عملية يلزمها استيعاب لمنجزات العلم ، وإتقان اللغات الأجنبية واستخدام التقنيات الحديثة والإنترنت ، ومتابعة الدوريات المتخصصة والمصادر الأساسية وربط المكتبات بشبكة المعلومات العالمية .

٢ - تبسيط المعرفة حيث فرضت التغيرات على الجامعة أن تسهم فى برامج تثقيف وتأهيل وتدريب وتجديد وتنشيط وإعادة تكييف وتدريب مكثف وتعليم مفتوح وتعليم مستمر . وهى برامج تشمل طلابًا وخريجين وباحثين وفنيين منتظمين ومنتسبين حرفيين ومهنيين .

وهذا التنوع والاتساع يخدم عددًا كبيرًا ؛ خاصة مجتمعات التعليم المفتوح والتربية المستمرة بطول الحياة وعرضها وعمقها . والجامعة بمفردها أو مع غيرها تقدم المعرفة مبسطة واضحة منتشرة مطبوعة ومصورة مسموعة ومرئية أو هما معا .

إن ظروفنا تفرض ضرورة إسهام جامعاتنا فى التثقيف العلمى والتبسيط المعرفى وتقديم الخدمة والمشورة ، متعاونة مع النقابات المهنية وأجهزة التدريب ووزارات الثقافة والإعلام والسياحة ، ويتم ذلك من خلال أنشطة الجامعة شريطة أداء رسالة تبسيط المعرفة بمنهج العلم وضمير العلماء .

٣ - إعداد أطر فنية عليا شريطة تحليل مطالب المجتمع وإنتاجها ، والمشاركة فى استطلاع المستقبل ، ورفع كفاية هيئة التدريس ، وتوجيه طاقاتها لتحقيق مطالب القوى العاملة ، بالتعاون مع أجهزة الإحصاء والبحث والتنبؤ والتخطيط والرقابة والتقييم . إن ثمة تطورات عميقة يمكن أن تلحق بالعمل الجامعى لو آمن أعضاء هيئات التدريس بأن مهنتهم تحتاج إعدادًا خاصًا ، ولو وجدت فرص التدريب الحقيقى وليس مجرد التلقين والإلقاء فى برامج تأهيل المعلم الجامعى ، وظيفتها مكافحة التلقين والإلقاء .

٤ - إعداد الباحثين ، وإذا تحققت هذه الوظيفة بالدرجة المطلوبة فإن الجامعة تخدم نفسها ، وتسهم فى النمو العلمى ، وتحقق مطالب التنمية ، وتعدّ الباحثين لها ولسائر القطاعات .

وبمنطق اقتصاديات التعليم فإن الجامعة تتجزر البحث وتصدره لمؤسسات أخرى ، وهذه المؤسسات تستثمر البحث لحل مشكلاتها وزيادة دخلها ، وزيادة الدخل ترفع من أسهم الجامعة لدى أجهزة اتخاذ القرار ، وهذه الأجهزة توفر ميزانية أكبر للجامعة وللبحث العلمى .

ورغم هذه الدورة فلا يزال النقص جوهرياً فى بحوث الجامعات العربية، فمعظم هذه البحوث تغلب عليها الفردية والرغبة فى الحصول على درجة علمية أو ترقية ، فهى تعالج قضايا أكاديمية ومشكلات متوهمة أو ضعيفة الصلة بمؤسسات الإنتاج والخدمات . والذى يزيد من هذه الفجوة والجفوة ثلاثة أسباب أولها افتقاد خريطة بحثية شاملة متكاملة مما يضطر بعض الباحثين لاصطناع مشكلة ، أو تكرارها . وثانيها عدم استثمار نتائج البحوث مما يفقدنا ليس فقط جهد الباحث بل روح الباحث الملتمز ، فعدم تطبيق نتائج البحوث يطفئ مهارات البحث ويضعف الدافعية ويقطع سلسلة الاستكشاف والتحدى . وثالثها حدوث حساسية بين الجامعة ومؤسسات إنتاج واستهلاك البحوث مما يعرقل حركته من جهة ويدفعه للاستغراق فى بحوث نظرية وأساسية .

٥ - بالإضافة إلى المعرفة وهو ما يميز الجامعة عن غيرها من مؤسسات التعليم ؛ لهذا ذاع أن مهمة الجامعة الأساسية تشكيل المعرفة والإعداد لتشيكلها لا مجرد التحصيل والإحاطة بالمعلومات الجاهزة . والمهم هنا ملاحظة سرعة تحول المعرفة إلى تقنية ومناهج دراسية ، وارتباط الإضافة بإعداد الباحثين ، وتزايد الإضافات نتيجة تلاحق التخصصات ، وتزايدها نتيجة جهد العمل الفريقي ، وتزايد الاهتمام بالدراسات العليا . من هنا تبدو ضرورة إيجاد (بنك عربى للبحوث) يمولها ويتابعها ويستثمرها وينسق خططها .

٦ - المشاركة فى صنع القرارات .. إن الحجم الحالى للجامعة ، والوزن العلمى لأساتذتها ، والوزن السياسى لطلابها ، وعراققتها فى البحث، وضمها لقيادات المستقبل يفرض مشاركتها فتصميم بدائل المستقبل.

٧ - خدمة الفلسفة القومية ، عن طريق قيام الجامعة بتحليل ثقافة مجتمعتها ودراساتها وليس مجرد الاقتصاد على تدريسها ، وهى تتميز فى رسالتها عن غيرها من مؤسسات الدعاية والإعلام ، كما يجب أن تمتد لتحديد تصور قومى للعلوم الإنسانية ، وجعل هدفها التغيير الفعلى لمجتمعتها ؛ بحيث تعطى الأساس النظرى الكافى لممارسة العمل الوطنى .

إن تنمية الانتماء القومى لا يجدى فيها وعظ أو تلقين ، وخدمة الفلسفة القومية لا يصلح لها ضغط أو إكراه . ومن غير مناخ صحى ملتزم وشريف ، تفقد الجامعة قدرتها على الحوار بالعلم وتقتصر على تدريسه .

٨ - توجيه التعليم السابق لها بحكم أن الجامعة متصلة بقمة المعرفة وتضم بعض قياداتها ، فلا بد أن تتولى مسئوليتها تجاه ما يسبقها من نظم تعليم . المشاركة ضرورية فى التخطيط ورفع مستوى الخدمة التعليمية وتلك ليست مهمة كليات التربية بل جميع الكليات ، ونتمنى أن يحدث ذلك فى تشارك بعيداً عن الصراع والتنافس .

٩ - تنمية التعاون الدولى ؛ حيث إن السلام الدولى ليس فقط ضرورة لتقدم العالم بل أصلاً لاستمرار الحياة على الأرض . ومن هنا ينبغى على الجامعة أن تعمق أسس

السلام الدولى فى فلسفة المناهج ومحتواها وفى الأنشطة الطلابية والتبادل الثقافى فى الزيارات واللقاءات . إن الاستراتيجية هنا تقوم على أساس أن العالم وحدة واحدة ، ولا ينبغى أن يكون تقدم دولة على حساب دولة أخرى أو سعادة شعب فيه على حساب شقاء آخر . والحد الأدنى لذلك أن توجه الجامعة شبابها توجيهًا علميًا خاليًا من التعصب أو العنصرية أو الاستعلاء .

١٠ - تنمية شخصية طلاب الجامعة ، بهذه الوظيفة الأخيرة للجامعة يصبح لكل طالب شخصية متميزة ، فكل إمكاناته وطاقاته وقدراته ومواهبه التى تحتاج إلى الصقل والبلورة والاستثارة والاستثمار .

وهذه الوظيفة للجامعة تتطلب دراسة شاملة لطلابها من زوايا سياسية واجتماعية ودينية ونفسية ، وتنمية شخصية أساتذتها بأساليب مستحدثة تناسب مسئولياتهم وخبراتهم ، وتغيير أساليب الإدارة غير الوظيفية ، وتوفير مساحة من الحرية لإدارة شئون الجامعة دون تسلط أو تدخل ، والاهتمام بالأنشطة والفعاليات ، والسعى نحو رفع كفاياتها الداخلية والخارجية ، وإذا تحقق ذلك فسوف تصبح الجامعة حية وحيوية جادة وعلمية .

لقد جاءت الخطة الاستراتيجية لتطوير منظومة التعليم العالى الصادرة عن المؤتمر القومى للتعليم العالى المنعقد فى فبراير ٢٠٠٠ متضمنة المشروعات المقترحة للتطوير ، ومنها : المشروع الثامن عشر ، وهو إنشاء مركز دراسات ومتابعة توظيف خريجي مؤسسات التعليم العالى ؛ بهدف دراسة مستوى التناسب بين خريجي الجامعات والمعاهد العليا من حيث طبيعة التأهيل العلمى والتدريب العلمى والتكوين ذهنى والفكرى وتكامل الشخصية مع متطلبات وتحديات العمل فى مؤسسات المجتمع ، وإعداد إحصاءات ، تساعد على قياس انعكاسات مخرجات العملية التعليمية على سوق العمل ، واتخاذ القرار بشأن التطوير المنشود .

إن هذا المشروع هو حلقة أساسية وضرورية من حلقات مسيرة تطوير التعليم المصرى المتنامية ، وهو فى الوقت ذاته يؤكد أن التعليم هو مفتاح معرفة القدرات

البشرية، وأن التعليم سلسلة من العمليات التى تمكن الفرد من استثمار طاقاته المختلفة من أجل السيطرة على بيئته ، وتحسين وضعه ، وتحقيق الكرامة الإنسانية .

إن أزمة التعليم أحد جوانب الأزمة العالمية ومع ذلك فهو جزء أساسى من الحلّ، وقد أصبحت النظم التعليمية فريسة ثلاث علل: وفرة المعارف ، وعدم التوافق المهنى، وعدم الملاءمة. لقد أصبحت أهم وظائف التعليم هى تعليم الفرد كيف يتعلم ، فالتعليم الذى كان ينظر إليه فى الماضى باعتباره تلقيا هو الآن عملية مستمرة ، يخضع لها كل فرد من أفراد المجتمع ، كما أصبح تعلم كيفية التغير إحدى غايات التعلم ؛ ذلك أن رجال اليوم ونسائه الذين تربوا على الالتزام بيقينات محددة يتعين عليهم الآن كما سيتعين عليهم أكثر فى المستقبل أن يرقبوا عن كثب تطور العالم الذى يحيط بهم ، وأن يعيشوا فى عالم من التعقيد وعدم اليقين .

وعليه .. فإنهم فى حاجة إلى تطوير قدراتهم على الإبداع ، والتكيف مع التغير المتسارع ، وإدارة الأوضاع غير المستقرة على النحو الذى يجعلها أوضاعاً خلاقية .

لقد أمست الحاجة ماسة إلى التغير التربوى ، وقد سادت أرجاء المعمورة مشاعر الاستياء والتذمر من أداء النظم التعليمية ؛ حيث إن إشكاليات النظم التعليمية تتحدد فى ثلاثة عوامل رئيسة ، هى : تحديد أساليب أكثر فاعلية لربط التعليم بالعمل ، ومراجعة أساليب الإدارة لتشمل مزيداً من اللامركزية وتطوير نظم تقويم مخرجات التعليم ، وتعديل الخطوط العامة للتدريس التى تحكم العملية التعليمية فى قاعات الدرس مزارع الفكر البشرى الديمقراطى .

إن الحاجة للتغير لا تستند إلى رؤى ماضوية بقدر استنادها على تحديات المستقبل ، والتى تتبلور فى إنشاء رابطة بين التعليم واحتياجات سوق العمل ، واستمرار موازنة موارد التعليم مع الحاجة للتكيف المتواصل طوال الحياة ، والتربية القومية والوطنية ، وتجديد طرائق التعليم والتعلم ، وتنحية الأساليب البيروقراطية فى الإدارة .

وترتبط التعقيدات بالتغير التربوى بظهور عاملين جديدين فى الموقف الراهن ، هما : عولمة الروابط الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، والأهمية التى يعطيها المجتمع

للمعرفة والمعلومات . والعاملان يتصلان بغايات وأهداف التربية وطرائق ونظم إدارتها ؛ ذلك أن التغيير التربوى يتطلب معلومات، وقدرة على الحوار والتوافق مع التنوع ومسئولية أكبر عن النتائج ، مما تسهم فيه الاستراتيجيات التخطيطية بآلياتها ومراحلها .

إنّ المعضلة الكبرى التى يواجهها التعليم وخاصة الجامعى هى ضعف كفاءته الخارجية ، من حيث : نوعية الخريجين ، ومدى تطابق إعدادهم وتدريبهم مع حاجات التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، ومدى قدرة سوق العمل على استيعابهم ؛ خاصة فى ظل غياب خطط القوى العاملة ، والنقص فى نسبة خريجي التعليم العالى بالنسبة إلى الشريحة العمرية (١٨ - ٢٣) ، ووجود فائض فى خريجي التخصصات النظرية .

إن جامعات القرن الواحد والعشرين عليها أن تواجه أمرين : عليها أن تستمر فى الاهتمام بوظيفتها الدراسية مستوعبة معطيات مجتمع المعرفة ، فى إطار مفهوم أوسع من التعليم مدى الحياة ، كما أنها مسئولة عن مواجهة مجتمع المعرفة فى المستقبل بمنافسين جدد من منظمات التعليم التى تشمل كل منظمات المجتمع .

إن الإشكاليات التى تواجه التعليم الجامعى فى عالم سريع التغير تتحدد فى : الملاءمة أى دور تعليم الكبار ورسائله ومهامه وبرامجه ونظم توصيله فى المجتمع ، وكذلك المسائل المتعلقة بالمساواة والمحاسبة والتمويل والحرية الأكاديمية والاستقلال المؤسسى ، ثم الجودة وتشمل كل وظائف وأنشطة التعليم العالى ، والتدويل أى إضفاء الطابع العالمى الدولى .

إن وضع التعليم العالى فى إطار التحديث المنشود ينطلق من قناعات عدة . منها أنه يشكل أحد المفاتيح لتحريك عجلة العمليات الأوسع نطاقا اللازمة للتصدى لتحديات العالم المعاصر ، ومنها أن مؤسسات التعليم العالى تشكل عاملاً ضرورياً فى التنمية وتطبيق الاستراتيجيات والسياسات التنموية ، ومنها أن ثمة حاجة إلى توافر رؤية جديدة على صعيد التعليم العالى، تجمع بين مقتضيات عالمية التعليم على هذا المستوى وضرورة توافر مزيد من الملاءمة بغية الاستجابة لمتطلبات المجتمع .

إن من أهم نماذج جامعات المستقبل نموذج الجامعة المنتجة/ الإيجابية بتحويل الجامعات إلى مؤسسات إنتاجية لا خدمية ، على غرار كلية الطب ؛ حيث يقدم موظفوها وطلابها خدمات للجماهير ، وتتقاضى لقاءها أجورا معينة ، تسد بهذه الطريقة كثيرا من نفقاتها ، وتؤمن لنفسها نوعاً من الحرية الأكاديمية النسبية . وفى هذه الجامعات يتأخى التعليم والبحث والإنتاج وخدمة المجتمع ؛ حتى تحل إشكالياتها فى نطاق الأنظمة التعليمية المعروفة عالميا مشفوعا بتعديل جذرى فى المناهج التعليمية . إن نموذج الجامعة المنتجة يتلافى الصيغ المصطنعة والهدر وسائر المحاذير فى الجامعة التقليدية، كما يقتل عقلية المصنع فى إطار التكامل بين التعليم والبحث والعمل، ويتغلب تدريجياً على عقلية السوق وعقلية الهيمنة على الآخرين .

وهناك الجامعة الإيجابية ، وهى رؤية موسعة تعنى كيف الجامعة الإيجابية فى عملية البحث عن نموذج وممارسة مؤسسية محددة بالاحتياجات والشروط والإمكانات، التى تميز خصوصية مؤسسات التعليم العالى والمجتمعات المحلية . كذلك يطرح نموذج التعليم التعاونى وهو نوع من التعليم يقوم على المزج بين الدراسة والعمل والتعاون بين مؤسسات التعليم ومؤسسات الإنتاج . والتعليم هنا يحقق مزايا متعددة وأهدافاً متنوعة ، منها : تخفيف الطابع النظرى المجرد الذى يسيطر على معظم مناهج الجامعات ، وكذلك الربط القوى بين التعليم وسوق العمل ، وكذلك إتاحة فرص التعليم للذين يعملون ولا تسمح لهم ظروفهم بالدراسة النظامية المستمرة ، وكذلك يسمح هذا النوع من التعليم استخدام إمكانات المؤسسات الإنتاجية فى التعليم مثل المصانع والورش الكبرى .

ويتحدث البعض عن أثر التعليم الكونى الطابع ، الذى يصل إلى المتلقى من خلال قنوات وشبكات متعددة وبصور متسارعة . وستتمو البنية المؤسسية التى يمارس التعليم عمله منها .. سنتمو من حيث الحجم والوظيفة، بحيث تصبح بمثابة مجتمع تعليمى ، وبحيث تؤثر على البيئة السياسية والثقافية والفكرية ، والتحول من نسق تعليمى مغلق إلى نسق تعليمى مفتوح، ويتحول المجتمع إلى مواقع مترابطة لعملية التعلم ، وتتوسع الأنشطة التعليمية خارج المؤسسة التعليمية وتفتح الخطوط الفاصلة بين النظام

التعليمى الرسمى والمؤسسات فى البيئة المجتمعية ، وهذا التأثير المتبادل يصبح مصدرا مهما للإبداع .

وهذا التحول يتم من خلال بعددين أساسيين : تنويع البناء المؤسسى للمجتمع التعليمى ، وتطوير مؤسسات جديدة تخدم المدى الواسع من الأغراض التعليمية .

وتتصاعد أهمية مفاهيم جديدة ، مثل : التعليم المستمر ، وتعليم الكبار ، والتعليم من بُعد ، والتعليم غير النظامى ، والتعليم المفتوح ، والتعليم الموازى ، والتعليم المتناوب . والتقنية هنا يلزمها تغيير سياسة المؤسسات وأشكالها وممارسات العملية التعليمية . إن نظم توصيل الخدمات التعليمية بالوسائط الفائقة تمثل نقلة فى التعليم نحو الحداثة والعولمة.

إن تأثير المعلوماتية فى سوق العمل والعمالة والتقدم التقنى الهائل يترتب عليه زيادة إنتاجية بحيث تختفى الوظائف التى لا تتطلب مهارات فى الصناعات الثقيلة، ويزداد الطلب على الوظائف التى تتطلب قدرات ومهارات معينة فى عمال الخدمات وصناعة المعلومات ، وهذا يساعد على أن يحتفظ أقل من ٥٠% من العاملين بوظائف دائمة مما يحدث تغيرات جوهرية فى البناء الاجتماعى ، وفى شكل المؤسسات .

وستحتفظ المؤسسات الناجحة بمجموعة أصغر من العاملين الدائمين وبمجموعة أكبر من الأشخاص الذين يكلفون بمهام محددة ومؤقتة ، ويترتب على الطبيعة الجديدة للعمل زيادة الحاجة إلى المؤهلات العليا ، وأصحاب المهارات الطموحة الملمين بالتقنيات الحديثة ، فضلاً عن القدرات التنظيمية المتقدمة .

ومن بين تطبيقات التخصص فى تقنية المعلومات تأهيل خريجها للتخصص فمجالات عديدة من أهمها: إدارة العمل فى المؤسسات الحكومية ، والأمن العسكرى والمدنى، وإنشاء البنية الأساسية من طرق وكهرباء وشبكات مياه وصرف صحى ، ونقل المياه والنفط والغاز ، وحركة النقل والمواصلات والطيران والتجارة الإلكترونية.

إن من أهم نتائج الثورة المعلوماتية تعاظم أهمية وجود قوة عمل متعلمة ، إلا أنه فى ظل حرية السوق يصبح التعليم أكثر تشوها فى تحويل رأس المال المادى إلى رأس مال ثقافى ، وستصبح المؤسسات التعليمية والمؤهلات والمكانة المتصلة بذلك على جانب عال من التمايز ، إلى جانب أن المشكلة الاقتصادية لإهدار الطاقات البشرية ستصبح مشكلة هيكلية فى إطار أسواق ناشئة .

إن تحديث المناهج واللوائح فى الجامعات الحكومية ، وفى المعاهد العليا والمتوسطة هى المهمة الأولى التى حددها المؤتمر القومى لتطوير التعليم العالى المنعقد فى فبراير ٢٠٠٠م ، والذي وضع خطة استراتيجية تطبق على عشرين عاما ، ويتم فى إطارها تنفيذ ٢٥ مشروعا مقسمة على ثلاثة آجال زمنية .

ولعل ما يعنيننا أن جامعاتنا مدعوة إلى أن ترسخ قيم المواطنة الإيجابية والهوية القومية كى ندفع بالحياة على أرض الوطن من العجز إلى القدرة ، ومن الانصياع إلى آفاق التجديد والإبداع ، وهذا التوجه الوطنى يستدعى السعى الجاد إلى حوارات جادة ومتواصلة بين مختلف التيارات والتوجهات الثقافية فى مصرنا الغالية ، والممثلة للقوى الاجتماعية الفاعلة من أجل عملية فرز عميقة ومخلصة للموجهات القيمة فى ثقافتنا ؛ بحيث نخلص منها إلى نسق قيمى معمارى نضمنه مناهج جامعاتنا ومعاهدها ، لنواجه به ما ينتظرنا من تحديات عاتية فى حياتنا القائمة والقادمة .

إن الرؤى العلمية لمناهج عصرية مستقبلية فى آن واحد تتطلب فوق ذلك أن تملو الجامعات والمعاهد العليا فوق آليات العمل الروتينى والأنشطة اليومية التقليدية لترسم مناهج جديدة لمجتمع مصرى جديد ، تحتضن معالم النهضة المتحررة من خلال طبيعة العصر ومتطلبات المستقبل لتغيير الذهنية، ولاستزراع التقدم التكنولوجى؛ حتى تصبح الجامعات فى جوهرها رسالة للتعليم وإنتاج المعرفة ونشرها من ناحية وبين دورها كمؤسسة خادمة لشروط الرسالة ومقتضياتها وتجلياتها قاطرة للتطوير والتتوير .

إن المناهج الجديدة لتأكيد مفاهيم جديدة وقيم جديدة تسعى لتشكيل خريج جامعى مثقف يمتلك مهارات النقد وإبداء الرأى ، والقدرة على الحوار البناء ، وحسن إدارة الوقت

، وحسن التعامل مع التكنولوجيا ، واحترام الآخر ، يفكر عالميا ويطبق محليا ، شعاره :
كن جريئاً فى استخدام عقلك .

إنّ تزايد أعداد الطلاب ، والإقبال المطرد على التعليم الجامعى باعتباره قيمة عليا لدى الشرائح المختلفة للشعب يمكن أن يكون رافدا من روافد التنمية الشاملة إذا أحسن تحديث وتطوير البرامج التعليمية ، وفتح قنوات جديدة للتعليم الجامعى تأتى فى مقدمتها أن تكون الجامعة ملتقى رئيسا للتعلم مدى الحياة ، بفتح أبوابها أمام الكبار الراغبين فى معاودة دراستهم أو مواصلة وإثراء معارفهم ، أو إشباع ميولهم إلى التعلم فى كل مجالات الحياة الثقافية ، وأن تسمح أنظمة الجامعة بإمكانية التحول من كلية إلى كلية أخرى، ومن مسار تعليمى إلى مسار تعليمى آخر الأمر الذى يتيح تغيير المناخ العام عن طريق إشاعة الطمأنينة فى نفوس الشباب بأن مصيرهم لم يتحدد بصفة نهائية لا عودة فيها .

كما أن الجامعة تعدّ نافذة جديدة للتدريب التحويلي لدى خريجي الجامعات وتغيير المهن والوظائف طوال حياة الإنسان وفى مراحل عمره المختلفة لتتناغم مع قدراته وميوله وتستجيب لاحتياجات سوق العمل المتجددة أبداً على المستويات المحلية والقومية والدولية ؛ خاصة إذا أمست الجامعات مؤسسات تكفل الجمع بين المعرفة والمهارات الفنية والمهنية رفيعة المستوى ، ومنح الطلاب الدارسين مؤهلات فنية أو مهنية ، وفقاً لمقررات ومضامين تتواءم باستمرار مع احتياجات الاقتصاد وخطط التنمية المستقبلية، كما أن برامج ومناهج التعليم الجامعى تتطور وتصبح مميزة ، إذا تحقق لبعض الجامعات تعاون دولى ، يتيح تبادل الأساتذة والطلاب وإنشاء كراسى جامعية ذات توجه دولى ؛ لنشر أحدث ما وصل إليه التعليم العالى من تقنيات ومضامين .

إن الرؤية غير التقليدية للتعليم الجامعى ، والتى تتناغم مع التقدم التقنى المتسارع تتطلب تطوير البرامج التعليمية/التعليمية من خلال تخليق الجامعات الإلكترونية ، التى تعدّ التحدى الحقيقى للتكنولوجيا المتقدمة فى التعليم ، حيث التليفزيون التعليمى والفيديو كونفرنس ، والمكتبات الإلكترونية ، والكمبيوتر المركزى ، وأجهزة المعارض الكمبيوترى

الحديثة وتوصيله بأسطوانات العرض ، التى تشكل الذاكرة المتنقلة البديلة عن الأقراص الصلبة التى تحوى ملفات الصور عالية الجودة .

إن هناك تحفظات علينا أن نضعها فى الاعتبار عند الشروع فى الأخذ بتطوير البرامج والمناهج عبر المنافذ الجديدة والمقترحة لتطوير التعليم الجامعى ، تأتى فى مقدمتها : أن التحديث يبدأ من عضو هيئة التدريس ومن القسم العلمى ولا يفرض التحديث على عضو هيئة التدريس أو القسم العلمى ؛ حيث إن القسم العلمى هو وحدة بناء الجامعة ، وأنه لا بد من الوعى بالعوائق والقيود التى تواجه مسيرة التطوير فى الأجل القصير ، ودون إغفال الحاجة إلى تطويع النظم الجامعية القائمة ، قبل تأكيد ضرورة الأخذ بنهج طويل الأجل للنجاح فى تنفيذ الاصلاحات التى تفرضها الظروف ، وكذلك عدم الإفراط فى إجراء إصلاحات منهجية متعاقبة لأن ذلك يقضى عليها ؛ إذ إنه لا يترك للنظام الوقت اللازم للتشبع بروح الإصلاح الجديد ، ولتمكين جميع المعنيين من المشاركة والوعى بأبعاد التحديث ومتطلبات النجاح فيه والوصول به عبر التقويم المستمر إلى التصور المقبول المناسب . كما أن ثمرات ونواتج التحديث ليست فورية فى ميدان التعليم ، ولكنها طويلة الأمد ، لأنها ترتبط ببناء البشر ، ناهيك عن أن قضايا التطوير ليست نهائية أو محسومة حيث تنتوع فيها الاجتهادات والآراء والرؤى ، والعبرة هنا تقاس بالعوائد والمردود التعليمى الذى تعكسه مستويات الطلاب التحصيلية والمهارية وأحكام قيادات التعليم وسوق العمل من أجل منتج تعليمى جديد لمجتمع جديد .

إن ثقافة الانضباط فى الجامعة تتبع من التقاليد الجامعية والقيم الجامعية ، هى مزيج من المعلومات والأفكار والاتجاهات والسلوك . وتطبيقها مرهون بتوجهات وتوجيهات رئيس الجامعة ونوابه وعمداء الكليات الجامعية ووكلائها ورؤساء الأقسام ومشاركة أعضاء هيئات التدريس واتحادات الطلاب وقيادات الشباب والأمن الجامعى ، بل وإدارى الجامعة .

وزير التعليم العالى ليس هو المسئول عن خطايا وأخطاء الطلاب وأعضاء هيئات التدريس ، المسئولية ملقاة على عاتق الجميع بدءًا بالطالب الجامعى وأستاذ الجامعة وأمن الجامعة ثم قيادة الجامعة . وإذا كانت المناصب القيادية الجامعة ليست نهجاً من

الوجهة الاجتماعية . وأنها تكليف لا تشريف .. فإن الالتزام لا الإلزام الجامعى والوطنى مسئولية مشتركة بين عضو هيئة التدريس نفسه والقيادات الجامعية التى آن لها أن تتفرغ للعمل الجامعى، وأن تتابع سلبيات كثيرة استشرت بين أعضاء هيئات التدريس والطلاب ، وأن تضع نصب أعينها المصلحة العامة ، ومصلحة الطالب فوق كل اعتبار، وإذا كانت الجامعة إفرارًا من إفرازات المجتمع فإن الجامعة باعتبارها دولة العلم والفكر وعقل المجتمع وقلبه .. فإنها المسئول الأول عن حماية المجتمع من أمراض السلوك المتدنى ، والتلوث التربوى ، وذبوع القيم المادية والربحية، واختلال النسق القيمى .

وأعترف منذ البداية بأن الجامعات لازالت وستظل قاطرة التطوير والتطوير بأساتذتها المرموقين وقياداتها الواعية المخلصة ، على المستوى القومى حيث إنَّ زملاء كثيرين يشاركون بفاعلية واقتدار فى هندسة وتصنيع إنسان عربى جديد ، من خلال عملهم فى جامعات عربية ومراكز بحوث عربية ، ممتدة على الأرض العربية فى وطننا وعالمنا العربى الكبير .

وليس كل ما يمتنى المرء يدركه .. ففى جامعاتنا كما هو الحال فى غيرها من الجامعات شردمة من أعضاء هيئات التدريس يحتاجون إلى وقفة ومحاسبة وتقويم لأداء سلبى ، بل إن أخطاءهم وخطاياهم معلومة لدى قيادات الجامعة الساهرة على تنفيذ التقاليد الجامعية ، والقيم الجامعية الأصيلة ، والتى ترعى الله تعالى فى الأمانة والمحافظة على شرف وكرامة الأبناء وشفافية هذه القيادات ؛ مما يجعل الجامعة على وعى ودراية بنبض الشارع الجامعى أساتذ وطلابًا وعاملين .

نعم أعضاء هيئات التدريس إناس موجهون ذاتيًا ، وهم يسعون لتحسين أنفسهم لأسباب ترتبط برضاهم الشخصى ، وهم يدركون أن أداءهم سيؤثر على مستقبل حياتهم ؛ خاصة وأنهم قد استثمروا كثيرًا من الوقت استعدادًا لمهنتهم ، وهم يرغبون فى الاستمرار فيها ؛ لذلك .. فإن قياسات أداء أعضاء هيئة التدريس تجعل من حالة التوتر أمرًا لا يمكن تجنبه . وتقويم أعضاء هيئة التدريس وخاصة الزملاء الأساتذة عمل فى حد ذاته يمكن أن يخلق جوًا سلبيًا ؛ ذلك أن أحد المكونات المحددة للحياة الجامعية المهنية

هو عدم وجود الإشراف ، والجامعيون عبر التاريخ كانوا يضعون معايير أدائهم، ومن ثم كان التقويم موضوعاً حساساً بل إنه عمل غير مقبول، يؤدي إلى زيادة في التوتر ، وهذا بدوره يؤدي إلى هبوط في الأداء .

إن الحرية لها سياق من المسؤولية يحميها وينميها ، ولا أحد فوق المساءلة ولا أحد فوق القانون . وحتى يعتدل الميزان ، لابد من : تفعيل دور المستشار القانوني في الجامعة ، المواجهة والمصارحة والثواب والعقاب داخل الحرم الجامعي، وإطلاق أيدي عمداء الكليات ومحاسبة رؤساء الأقسام باعتبار أن الجامعة ، تقوم على أساس القسم العلمي، وباعتبارهم مشاركين في هذه الأخطاء .

وبأسلوب موجز : أين أدوار رؤساء الأقسام حيال تحقيق ثقافة الانضباط في حضور المحاضرات وقاعات المناقشات والمعامل ، بدءاً بالأستاذ وانتهاءً بالمعيد ؟ وكيف يسمح ببيع الكتب والمذكرات للطلاب وربط ذلك بأعمال السنة ؟ ومن يحمي كرامة الطلاب من سوقية الألفاظ التي توجه إليهم من شذمة من أعضاء هيئات التدريس ؟ وكيف نحمل بناتنا ونصون كرامة طلابنا ؟ ومتى يتلقى طلابنا العلم في بيئة تعليمية نظيفة مريحة مهيئة لثقافة الحوار والتناقش ، تقوم على الاحترام المتبادل بين الطالب والأستاذ ؟ ومن يحمي عضو هيئة التدريس المتقدم للترقية ؟

وأين طلابنا وطالباتنا في الجامعة من ثقافة الانضباط ؟ القاعدة العامة أن الطالب في محاضرة أو في انتظار محاضرة ، وهذا يعني أن قاعات الدرس والمكتبات والمعامل هي التي تعج بالطلاب ، فلماذا يجلس الطلاب داخل الحرم الجامعي منذ بداية اليوم الدراسي ؟ ولماذا يفترشون الحقائق داخل الجامعة ويجلس بعضهم في المدرجات الخالية ؟ ثم إن ارتداء الملابس غير المحتشمة من قبل بعض الطلاب والطالبات مسئولية من ؟ وأين الاتحادات الطلابية من كل ذلك ؟ ولماذا لا يطبق أعضاء هيئات التدريس نسب الحضور لدخول الامتحانات ؟ وأين الأنشطة الطلابية ورواد اللجان ومسؤولو اتحاد الطلاب والرعاية الطلابية من ثقافة الانضباط وحماية الطلاب والطالبات من أنفسهم ، وتأكيد قيم ما فوق الرقبة، وتأكيد مفهوم أن التعليم استثمار وليس خدمة تقدمها الدولة دون عائد ، وأن الجامعة حرة ومسئولية، وأن الجامعة تقاليد وأعراف وأن للجامعة حرماً

وحرمة ، وأن الجامعة مكتبة وأستاذ وطالب ، وأنا في حاجة إلى ثقافة الابتكار في مقابل ثقافة الاجترار ، وأنا يجب أن نتحول من ثقافة الحد الأدنى إلى ثقافة الإتقان والجودة ، ومن التجانس إلى التنوع ، ومن القفز إلى النتائج إلى معاناة العمليات ، ومن الاعتماد على الآخر إلى الاعتماد على الذات ، ومن التعلم محدود الأمد إلى التعلم مدى الحياة ، ومن ثقافة القهر والقطيع إلى ثقافة المشاركة والفريق .

نعم ... ثقافة الانضباط ليست مسئولية وزير ، بل هي سياسة جامعة ومسئولية مجتمع الجامعة .. الانضباط قارب النجاة إلى إنجاز الأهداف وهندسة وتصنيع إنسان الألفية الثالثة في إطار من المشاركة الواعية الفاعلة بين أعضاء هيئات التدريس ، واتحادات الطلاب ورعاية الشباب ، هي فرض عين لا فرض كفاية على كل من يعملون في الجامعة معقل الفكر الإنساني في أرفع مستوياته . إنها بيت الحكمة ، وخلية لإنتاج المعرفة ، وقيادة للرشد والإبداع والتجديد لعقل المجتمع ووجدانه . وعلى الجامعة أن تتطور كمؤسسة لتحقيق الرسالة من خلال استقلاليتها في المسار وحريتها في اتخاذ القرار ، أساتذتها كوكبة من الفرسان يتصدرون ركب التقدم والعمران ، البناء المؤسسي وهياكله وقواعده في أيديهم يطوعونه ؛ بما يجعل التنظيم المؤسسي أداة فاعلة في إنجاز متطلبات رسالة الجامعة ، أي الجامعة الرسالة .

٥ - تقويم الأداء الجامعي :

القضية المحورية التي يجب أن يوليها أساتذة الجامعة الاهتمام وفحص بذورها وجذورها هي قضية تطوير الأداء الجامعي في عصر الانفجار المعرفي ، والتقدم التقني وعصر ثورة المعلومات وثورة الاتصالات وكلها تفرض على الجامعة مراجعة أهدافها ومناهجها وتنظيماتها ، وتنمية أعضاء هيئات التدريس بها ؛ ليضطلعوا بما يتوقع منهم من أدوار ومسئوليات . كذلك بات على الجامعة والجامعيين مجابهة المتغيرات العالمية والمتغيرات الداخلية والمستقبلية .. وكلها أمور تشير إلى وضعية جديدة تفرض على الجميع تقويم الأداء الجامعي تقويمًا مستمرًا ؛ توطئة لزيادة تحسين الأداء بجامعات حكومية وأهلية على حد سواء .

إن التحولات المتسارعة تدعو إلى الاهتمام بالبحث العلمى ورعايته ، باعتباره وسيلة أساسية لتقويم المسيرة الجامعية ؛ من أجل تسنيم العائد التربوى والتعليمى والبحثى وبناء الجامعات فلسفياً وإدارياً وتنظيمياً مما يفرض علينا نحن الجامعيين استخدام نظام تقويمى أو أكثر يتجه نحو المؤسسة الجامعية ككل ، وتقويم أستاذ الجامعة أكاديمياً وإدارياً ، وهو أمر واسع الانتشار فى أكثر جامعات العالم تقدماً وشهرة .

إن تقويم الأداء الجامعى يعتمد على التقنيات الحديثة والمتنوعة ويراعى مستوى الكفاءة المنشود تحقيقه . وهنا يجب تحديد القواعد والأسس التى تطبقها الجامعات على أداء أعضاء هيئات التدريس ؛ شريطة أن يتم الاتفاق مسبقاً بين المقومين من رؤساء الجامعات والعمداء ونوادى أعضاء هيئات التدريس من ناحية، وأعضاء هيئات التدريس أنفسهم من ناحية ثانية بموجب وثيقة عمل مشترك . ويمكن إشراك الطلاب وأخذ آرائهم عبر استطلاع رأى حيال عضو هيئة التدريس فى نقاط محددة دون ذكر أسمائهم ؛ الأمر الذى يساعد على التنمية المهنية لأستاذ الجامعة . ويمكن الاسترشاد بنتائج الاختبارات المختلفة التى يجتازها الطلاب ، من قبل أعضاء هيئات التدريس كمؤشر على مدى فاعلية المهنة .

ويمكن إشراك إدارة الكليات وكبار الموظفين ؛ خاصة أمناء المكتبات وأعضاء هيئات التدريس ، أو أخذ التقارير العلمية الصادر عن اللجان العلمية الدائمة والتى تقوم جانب البحوث العلمية والأنشطة التعليمية . كما يمكن أخذ الجوائز والأوسمة العلمية والقومية والدولية باعتبارها مؤشراً على جودة جهود عضو هيئة التدريس البارزة ، ويمكن أن يكون التقويم على أساس عمل عضو هيئة التدريس ومسلكه والتزامه بواجباته الوظيفية وحسن أدائها .

إن ثمة ما يدعو على التفاؤل فى أن الجامعات قد أولت هذه المسألة اهتمامها ودعت إلى رؤية مستقبلية ، وتلك معركة جديدة من معارك التعليم الوطنية تحتاج إلى التخطيط العلمى ومساندة فاعلة مخلصه وأمينه من أساتذة الجامعات ، وتحتاج إلى حشد المثقفين وأصحاب الفكر والرأى لدعم معركة تطوير الأداء الجامعى ، تجعلنا ننشغل جميعاً بالتربية النقدية حيث نوجه عمليتى التعليم والتعلم إلى الواقع ونقد بذوره وجذوره فى

تربيته ، واكتشاف تناقضاته الكامنة ومن ثمّ السعى إلى تغييره . وتلك المعاناة والمشاركة هي السياق الحقيقي المولد لفعل الإبداع من حيث هو فعل مجاوز ، ومن حيث إن نقد الإطار الثقافى الذى تغوص فيه الجامعة هو طريقنا الأمثل لتطوير أداء الجامعات .

إن تفعيل هذا الأمر يتطلب من أعضاء هيئات التدريس إغلاق ملفات التناحر والتشتت القائمة ، والتي يشهدها كثير من تفاعلاتنا على مستوى النخبة والتي تستنزف جهوداً مخصصة مبذولة من أجل التطوير والزج بها فى طرق المصالح الشخصية والفئوية ، دون امتداد النظر إلى المصالح العامة والقومية ؛ الأمر الذى يستوجب زرع آليات الحوار الإيجابى المثمر ؛ كى نمضى قدماً فى طريق التطوير تطوير أداء الجامعة وأسائنتها كبارهم وشبابهم .

إننا نتطلع إلى جامعة تزدهر بتعاون أسائنتها وعطائهم الثرى فى إطار من الالتزام والمصلحة العامة .. جامعة تضع قضية القيم فى موضعها الصحيح ، وتضئ المناخ الملائم لتوسيع نطاق المشاركة المسئولة أمام الله ثم ضمائرنا.

إن تحقيق الجامعة لأدوارها نحو المجتمع مرهون بإنجازات أعضاء هيئات التدريس ، وما يحصلون عليه من قيم ومبادئ ، بل إن مكانة الجامعة تتوقف على سمعة ومكانة أسائنتها ، فهم مؤشر حقيقى لكفاءة الجامعة . إن السعى نحو معايرة مؤشرات الأداء الجامعى أمر يحتاج إلى وقفة ومراجعة . إن تلك المؤشرات تشمل الأداء داخلياً وخارجياً وتستغرق مستوى التدريس، ومعدلات التخرج ومدى التفاعل مع الهيئات العلمية المحلية والأجنبية والنشر العلمى لأعضاء هيئات التدريس والبحوث الوظيفية ، التى تتشد تطوير واقع الإنتاج وتطوير مؤسساته .

إن غياب تلك المؤشرات ساعد فى تراكم المشكلات على الساحة الجامعية ؛ نظراً لزيادة أعداد الطلاب وهم ثروة؛ ونظراً لتدنى رهط من نوعيات أعضاء هيئة التدريس والتساهل فى كثير من الشروط الضرورية عند تعيين أستاذ الجامعة وكوادر الجامعة أو عند ترقيتهم أو عند انتقاء القيادات الجامعية ، بدءاً من رئيس مجلس القسم وانتهاءً برئيس الجامعة ؛ الأمر الذى ترتب عليه اختلال فى أدوار وظائف أستاذ الجامعة .

إننا فى حاجة إلى تقييم أداء الجامعات باعتبارها بيوت خبرة ، وتقويم المنشآت الجامعية ومعاملها ومكتباتها وأنشطة أسانذتها وطلابها وإداريها ، وقياس مدى الاستغلال الأمثل للطاقات والإمكانات التى تحظى بها كل جامعة وتقويم أدائها فى بيئتها ومجتمعها ، ومدى إسهامها فى خدمة المجتمع وتنميته ومدى صلاحية أنظمة التقويم بها ، ومدى قدرتها على تسويق خدماتها ، ومدى قدرتها على أن تتحول إلى وحدة إنتاجية ، إضافة إلى كونها وحدة خدمات مما يجعلها قادرة على توفير موارد ذاتية إضافية تساعد على تنفيذ مشروعات جديدة . وقبل ذلك كله ، لابد أن نلتفت بشدة إلى نوعية المجتمع التعليمى والبنية العقلية لطلاب الجامعة وأسلوب تفكيره وقدرته على امتلاك مهارات ومعلومات واتجاهات ، يتطلبها سوق العمل داخلياً وخارجياً حتى يصبح للأداء الجامعى مردود تربوى يثمر المتخرجين فى الجامعة .

وما يتبقى هو أن الكنترولات التى تعقد لضبط عمليات الامتحانات عليها ملاحظات وتهميشات . لجان وامتحانات وملاحظون ومراقبون وخيام ومقاعد ، وجيوش من الطلاب والطالبات من مختلف الفرق الدراسية الجامعية ، يعطلون الدراسة ويعطلون المرور فى الشوارع المحيطة بالجامعات والكليات . ناهيك عن مسئولى الأمن والطب ورجال الصف الثانى وأوراق للإجابة وأوراق للأسئلة وأختام وكنترولات وأساتذة وموظفين ، وحجب الأسماء قبل تسليم أوراق الإجابة للتصحيح خارج جدران كليات الجامعة . تلك هى الزفة السنوية بل النصف سنوية فى كل جامعة وكلية ومعهد عالٍ وكلها آليات ولدت مع مولد الجامعات، يحكمها فكر نمطى تقليدى لم يتطور مع الزمن .

إن إقامة الكنترولات آلية تستنزف الوقت والجهد والمال ؛ ذلك أنها إنفاق مالى لا طائل من ورائه ، تتحمله ميزانية كل جامعة ، ومن الممكن ترشيد هذا الإنفاق عن طريق قيام كل عضو هيئة تدريس بعقد امتحان خاص لطلابه، خلال الشهر الأخير من نهاية الفصل الدراسى . الأول، أو الفصل الدراسى الثانى أو كليهما؛ خاصة وأن طلاب الجامعة يتعرضون للتقويم المستمر طوال العام من حيث تكليفهم بإجراء بحوث ، وجمع مادة تعليمية ، وأداء امتحانات شفوية وأخرى عملية .

الذاتى ، وتطبيق الامتحانات الموضوعية ، وأسلوب التكاليفات والأنشطة داخل المكتبة المجهزة الكترونيا والمتصلة بالشبكة العنكبوتية العالمية ؛ أخذاً بمقولة أن التطوير يبدأ من أستاذ الجامعة ولا يفرض على أستاذ الجامعة ، خطوة عملية على طريق حرية التفكير والتعبير ، وعلامة على مسيرة استقلال الجامعات .

إننا متى نقلع عن التفكير النمطى التقليدى المتمثل فى آلية الكنترولات ، ونعدل عنه تصبح قضية الامتحان مسئولية كل عضو هيئة تدريس ، يمتحن ، ويصحح ، ويقدم إلى رئيس مجلس القسم قائمة بأسماء الطلاب ودرجاتهم .

إن ذلك يعيد الثقة المفقودة بين عناصر العملية الامتحانية ، وإدارة الكلية وعضو هيئة التدريس ، ويجعل التعليم الجامعى للحياة وليس للامتحانات ، ويقضى على آفات الغش الجماعى ، والبحث عن ملاحظين ومراقبين من خارج الكليات ، والبحث عن أماكن آمنة للكنترولات وحراسة مشددة ، وغير ذلك من متطلبات كنترولية عقيمة ولا طائل من احتضانها ، ونحن نعيش عالماً جديداً يتطلب تفكيراً جديداً وامتحانات مستمرة طوال العام الدراسى ، تقيس القدرات والمهارات والمعلومات والذكاوات المتعددة ، وتأخذ بالتراكمية فى مقابل الامتحانات الموسمية التى تقدم لطلاب الصفوف الدراسية فى آخر العام ، وفى ذلك توفير للجهد والوقت واقتصاد فى الأموال التى تتطلبها فى تجويد الأداء التعليمى داخل مدارسنا وجامعاتنا ، وهنا تصبح إجراءات ومتطلبات ومستلزمات عقد الكنترولات آخر الفصل الدراسى ، ثم آخر العام أموراً لا طائل من ورائها ، والبديل الشرعى لها مسئولية عضو هيئة التدريس فى إجراء الامتحانات الدورية ، وتقديم الدرجات والتقديرات دون كنترولات .

قائمة المراجع

- ١ - بلندنجر ، جاك وآخرون : الانضباط الفصلى عن طريق كسب الطلاب واحترامهم (ترجمة بشير العيسوى) ، الرياض ، دار المعرفة للتنمية البشرية ١٤٢٠ هـ .
- ٢ - بهاء الدين ، حسين كامل : الوطنية فى عالم بلا هوية تحديات العولمة، القاهرة، دار المعارف ٢٠٠٠ م .
- ٣ - البيلاوى ، حسن حسين وآخرون : مبارك والتعليم ، عشر سنوات فى مسيرة تطوير التعليم ، وزارة التربية والتعليم ، قطاع الكتب ، ٢٠٠١ م .
- ٤ - بيوشامب ، إدوارد : التعليم اليابانى والتعليم الأمريكى دراسة مقارنة ، (ترجمة محمد طه على) ، الرياض ، دار المعرفة للتنمية البشرية ، ١٤٢٠ هـ .
- ٥ - تيم ، بول : الإدارة الذاتية الناجحة ، (ترجمة بشير العيسوى)، الرياض، دار المعرفة للتنمية البشرية ١٤٢٠ هـ .
- ٦ - حسان ، حسان محمد : نحو أهداف سلوكية للتعليم الجامعى العربى ، القاهرة ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، ١٩٨٠ م .
- ٧ - أبو حطب ، فؤاد : التعليم المصرى فى القرن الحادى والعشرين ، مستقبل التربية العربية بالقاهرة ، اكتوبر ١٩٩٧ م .
- ٨ - خضر ، محسن : «تطوير سياسات التعليم والعمل والتدريب العربية فى ضوء معطيات الثورة العلمية والتقنية المعاصرة» القاهرة ، مجلة كلية التربية جامعة عين شمس ٢٠٠١ م

- ٩ - دعدور ، السيد محمد : **المنهج الدراسى وبناء الإنسان العربى** ، المنصورة، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع ٢٠٠٢م
- ١٠- زيتون ، كمال عبد الحميد ، وعادل البنى: « سجلات الأداء ، وخرائط المفاهيم: أدوات بديلة فى التقويم الحقيقى من منظور الفكر البنائى » القاهرة ، مؤتمر الامتحانات والتقويم التربوى رؤية مستقبلية ، ديسمبر ٢٠٠١م .
- ١١- السيد ، محمود أحمد : **فى قضايا التربية المعاصرة** ، دمشق ، دار الندوة والدراسات والنشر ١٩٩١م .
- ١٢ - : **مشكلات النظام التعليمى العربى** ، دمشق ، المركز العربى للدراسات الاستراتيجية ، قضايا راهنة ١٩٩٨م
- ١٣ - : **الآفاق المستقبلية لتطوير التربية العربية** ، دمشق، كلية التربية ٢٠٠١م .
- ١٤- شحاته ، حسن : « المدارس المصرية مزارع لتأصيل الثقافة العلمية ونشرها» المؤتمر القومى حول نشر وتأصيل الثقافة العلمية فى المجتمع ، مركز تطوير العلوم ٢٠٠١م .
- ١٥ - : « ثقافة الامتحانات وجماعات الضغط الاجتماعى » ، مؤتمر الامتحانات والتقويم التربوى رؤية مستقبلية ، ديسمبر ٢٠٠١م .
- ١٦- صبرى ، ماهر إسماعيل ، ومحب الرافعى : **التقويم التربوى .. أسسه وإجراءاته** ، الرياض ، مكتبة الرشد ٢٠٠١م .
- ١٧- الطحلاوى ، محمد رجائى ، ويحيى عبد الحميد إبراهيم : **رؤية فى الإدارة الجامعية وقيادتها** ، جامعة أسيوط ، مركز دراسات المستقبل ١٩٩٥م .

١٨- على ، نبيل : الثقافة العربية وعصر المعلومات ، رؤية لمستقبل الخطاب الثقافي العربى ، الكويت ، عالم المعرفة ٢٠٠٠ م .

١٩- عبد الموجود ، محمد عزت : الفجوة والجفوة بين البحث التربوى وصناعة السياسة التعليمية : الأسباب ، والتداعيات ، والحلول ، مجلة البحث التربوى ، المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية بالقاهرة ، ٢٠٠٢ م .

٢٠- عمار ، حامد : التنمية البشرية فى الوطن العربى ، الإحصاءات والوثائق ، القاهرة ، سينا للنشر ١٩٩٣ م .

٢١- _ : الجامعة بين الرسالة والمؤسسة ، القاهرة ، مكتبة الدار العربية للكتاب ١٩٩٦ م .

٢٢- _ : فى التنمية البشرية وتعليم المستقبل ، القاهرة ، مكتبة الدار العربية للكتاب ، ١٩٩٩ م .

٢٣- _ : مواجهة العولمة فى التعليم والثقافة ، القاهرة ، مكتبة الدار العربية للكتاب ٢٠٠٠ م .

٢٤- عمران ، تغريد : « فعالية التدريس باستخدام بعض استراتيجيات التفكير المتشعب فى تنمية مستويات أداء تلميذات المرحلة الإعدادية واتجاهاتهن نحو مادة التربية الأسرية » ، مؤتمر مناهج التعليم فى ضوء مفهوم الأداء بالقاهرة ، يوليو ٢٠٠٢ م .

٢٥- فهمى ، فاروق ، ومنى عبد الصبور : المدخل المنظومى فى مواجهة التحديات التربوية المعاصرة والمستقبلية ، القاهرة ، دار المعارف (دون تاريخ) .

٢٦- لجنة التعليم قبل المرحلة الجامعية : تعليم المواطن الأمريكى من أجل المستقبل، مقتضيات القرن الحادى والعشرين ، الرياض ، مكتب التربية

العربى لدول الخليج ١٩٨٧

- ٢٧- ليفيت ، ثيودور : الإدارة الحديثة ، (ترجمة نيفين غراب) القاهرة ، الدار الدولية للنشر والتوزيع ١٩٩٤ م .
- ٢٨- المؤتمر القومى للتعليم العالى : الخطة الاستراتيجية لتطوير منظومة التعليم العالى ، القاهرة، وزارة التعليم العالى، فبراير ٢٠٠٠ م .
- ٢٩- محمد ، نادية عبد العظيم : الاحتياجات الفردية للتلاميذ وإتقان التعلم ، الرياض، دار المريخ ١٩٩١ م .
- ٣٠- مينا ، فايز مراد : التعليم فى مصر ، الواقع والمستقبل ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ٢٠٠١ م .
- ٣١- نبيه ، محمد صالح : المستقبلات والتعليم ، القاهرة ، دار الكتاب المصرى ، ٢٠٠٢ م .
- ٣٢- هاينز ، ماريون : إدارة الوقت ، (ترجمة عبد الله بلال) الرياض ، دار المعرفة للتنمية البشرية ١٤٢١ هـ .
- ٣٣- وحدة المعلومات : النشرة الدورية ، القاهرة ، وزارة التعليم العالى ٢٠٠١ م .
- ٣٤- وهبى ، السيد إسماعيل : « بحث الفعل ، تقويم جودة التعليم والتعلم » ، مؤتمر الامتحانات والتقويم التربوى .. رؤية مستقبلية ، ديسمبر ٢٠٠١ م .